

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

[illegible]

© Institut français d'archéologie orientale - Le Caire

المقدسي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري) المتوفى نحو عام ٣٩٠هـ/١٠٠٠م.

«أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، نشر دي خوية، لندن - بريل ١٩٠٦.
المقريزي (تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر) المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٠م.

«مُسَوِّدَة كتاب المواعظ الاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، حققها وكتب مقدمتها ووضع فهرسها أيمن فؤاد سيد، لندن - مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ١٩٩٥.
هوروفتس، ي.

«المغازي الأولى ومؤلفوها»، ترجمة حسين نصار، القاهرة - شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٤٩.

Mahdi, Muhsin, *Ibn Khaldūn's Philosophy of History: A Study in the Philosophic Foundation of the Science of Culture*, London, 1957.

Sauvaget, J., *Introduction à l'histoire de l'Orient musulman: élément de bibliographie*, édition refondue et complétée par Cl. Cahen, Paris, Adrien Maisonneuve, 1961.

Sezgin, F., *Geschichte des arabischen Schrifttums*, Bd. I-IX, Leiden-Brill, 1967-1990.

وانظر فؤاد سزجين

عفت الشرقاوي.

«أدب التاريخ عند العرب، الجزء الأول - فكرة التاريخ نشأتها وتطورها»، القاهرة - مكتبة الشباب ١٩٧٦.

علي عبدالواحد وافي = ابن خلدون.
فؤاد سزجين.

«أهمية الإسناد في العلوم العربية والإسلامية» في محاضرات في تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت ١٩٨٤.

«تاريخ التراث العربي، المجلد الأول»، نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي وراجعته عرفة مصطفى وسعيد عبدالرحيم، الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٨٣.
فؤاد سيد.

«شروط المؤرخ في كتابة التاريخ والتراجم - خمسة فتاوى لم تنشر خمسة من أعلام القرن التاسع الهجري»، مجلة معهد المخطوطات العربية، ٢ (١٩٥٦)، ١٦٢-١٧٧.
قاسم عبده قاسم.

«الرؤية الحضارية للتاريخ - قراءة في التراث التاريخي العربي»، القاهرة - دار المعارف ١٩٨٥.

قسطنطين زريق.

«نحن والتاريخ»، بيروت - دار العلم للملايين ١٩٦٣.

كراتشكوفسكي، أ.

«تاريخ الأدب الجغرافي العربي»، ١-٢، نقله إلى العربية صلاح الدين عثمان هاشم، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٣.

كولنجوود، ر. ج.

«فكرة التاريخ»، ترجمة محمد بكير خليل ومراجعة محمد عبدالواحد خلاف، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٨.

مارجوليوث.

«دراسات عن المؤرخين العرب»، ترجمة حسين نصار، بيروت - دار الثقافة د. ت.

أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغري بردي) المتوفى سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م.

«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، ١-١٢، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٢٩.
١٩٥٦.

السَّخَاوي (شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد) المتوفى سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م.

«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ»، نشرها فرانز روزنتال في كتاب علم التاريخ عند المسلمين ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت - مؤسسة الرسالة ١٩٨٣، ٣٨١-٧٢٥.
ابن سَعْد (أبو عبيد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي) المتوفى سنة ٢٣٠هـ/٨٤٤م.
«الطبقات الكبرى»، ١-٨، بيروت - دار بيروت ودار صادر ١٩٥٧-١٩٥٨.

سينوبوس، شارل.

«المدخل إلى الدراسات التاريخية» نقله إلى العربية عبدالرحمن بدوي في كتاب النقد التاريخي، القاهرة - دار النهضة العربية ١٩٧٠.

شاكر مصطفى.

«التاريخ العربي والمؤرخون - دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام»، ١-٣، بيروت - دار العلم للملايين ١٩٧٩-١٩٩٠.

الصَّفْدي (صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي) المتوفى سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م.
«الوفي بالوفيات»، ١-١٩ و ٢١-٢٣ تحقيق مجموعة من العلماء (النشرات الإسلامية ٦)، استامبول - بيروت ١٩٤٩-١٩٩٢.

الطَّبْري (أبو جعفر محمد بن جرير) المتوفى سنة ٣١٠هـ/٩٢٢م.

«تاريخ الرُّسُل والملوك»، ١-١٠، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - دار المعارف ١٩٦٠-١٩٦٨م.

عبد الحميد العبادي.

«إلمامة بالتاريخ عند العرب» في كتاب هرنشو «علم التاريخ»، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٤.

عبد العزيز الدوري.

«بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب»، بيروت - دار المشرق (المكتبة الكاثوليكية) ١٩٦٠.

عبد القادر البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي) المتوفى سنة ١٠٩٣هـ/١٩٨٢.

«خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»، ١-١٣، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ١٩٧٩-١٩٨٣م.

عثمان موافي.

«منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأوروبي»، الإسكندرية - مؤسسة الثقافة الجامعية

١٩٧٢.

حسين مؤنس .

«التاريخ والمؤرخون - دراسة في علم التاريخ ماهيته وموضوعاته ومذاهبه ومدارسه عند أهل الغرب وأعلام كل مدرسة وبحث في فلسفة التاريخ ومدخل إلى فقه التاريخ»، القاهرة - دار المعارف ١٩٨٤ .

الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت) المتوفى سنة ٤٦٣هـ/١٠٧٠م .
«تقييد العلم»، صَدَّرَه وحقَّقه وعلَّق عليه يوسف العش، دمشق - المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ١٩٤٩ .

«الكفاية في علم الرواية»، تصحيح هاشم الندوي ومحمد طه الندوي، حيدر آباد الدكن - جمعية دائرة المعارف الثمانية ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م .

ابن خَلْدُون (ولي الدين أبو زيد - عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي) المتوفى سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٦م .

«مقدمة ابن خلدون»، ١ - ٣، حققها علي عبدالواحد وافي، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٩ .

الذهبي (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز) المتوفى سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م .

«تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام»، ١ - ٦، عناية حسام الدين القدسي، القاهرة - مكتبة القدسي ١٩٤٩ - ١٩٥١ .

«تذكرة الحفاظ»، ١ - ٤، حيدر آباد الدكن - دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٥ - ١٩٥٨ .

روزنتال، فرانز .

«علم التاريخ عند المسلمين»، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، بيروت - مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

زينب الخضير .

«فلسفة التاريخ عند ابن خلدون»، القاهرة - دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩ .

السُّبْكِي (تاج الدين أبو النصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي) المتوفى سنة ٧٧١هـ/١٣٦٩م .

«طبقات الشافعية الكبرى»، ١ - ١٠ + الفهارس العامة، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، القاهرة - هجر للطباعة والنشر ١٩٩٢ .

«معيد النعم ومبيد النقم»، حققه وضبطه وعلَّق عليه محمد علي النجار وأبو زيد شلبي ومحمد أبو العيون، القاهرة مكتبة الخانجي ١٩٤٨ .

ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ وَبَيَّانَ طَبْعَاتِهَا

أسد رستم.

مصطلح التاريخ - بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث»، الطبعة الثالثة. صيدا - بيروت - منشورات المكتبة العصرية د. ت.

أكرم ضياء العمري.

«بحوث في تاريخ السنة المشرفة»، بغداد مطبعة الإرشاد ١٩٧٢.

«موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد»، الرياض - دار طيبة للنشر والتوزيع ١٩٨٥.

ألبير نصري نادر.

«من مقدمة ابن خلدون»، بيروت - دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية) ١٩٦٧.

أيمن فؤاد سيد.

«الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات»، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧.

برجستراسر، جوتهلر.

«أصول نقد النصوص ونشر الكتب»، محاضرات ألقاها بكلية الآداب سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

أعدّها وقَدَّم لها محمد حمدي البكري، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٩.

جب، هـ.

«دراسات في حضارة الإسلام»، ترجمة إحسان عباس ومحمد يوسف نجم ومحمود زايد،

بيروت - دار العلم للملايين ١٩٧٩.

ابن أبي حاتم (أبو محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي) المتوفى سنة ٣٢٧هـ/٩٤٨م.

«الجرح والتعديل»، ١ - ٤ في تسعة أقسام، تصحيح هاشم الندوى ومحمد طه الندوى،

حيدر آباد الدكن - مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

حاجي خليفة (مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي) المتوفى سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م.

«كَشَفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ»، ١ - ٧، بعناية غوستاف فلوجل، ليبستج

١٨٣٧ - ١٨٥٨م.

يمكن أن يتحلّل من شخصية المؤرخ وثقافته وهذا يفسر لنا كيف أن كل مؤرخ يرى في نفس الحوادث شيئاً آخر، وعلى هذا فإنه لا يمكن القضاء على العنصر الشخصي (الذاتية) وأن التاريخ الموضوعي الصرف يكاد يكون - كما يقول كولنجوود - لا وجود له^{١٢١}.

خلاصة القول أن النّقد التاريخي عند الغرب يقوم على أساس تحليل المعرفة التاريخية وتركيبها، ويتم التحليل من خلال عمليتين نقديتين هما: النّقد الخارجي ويتضمن تصحيح الوثيقة ونّقد المصدر وهو ما يقابل «نّقد السّند» عند المسلمين؛ والنّقد الداخلي وينقسم أيضاً قسمين: نّقد سلبي يُعنى بالأمانة والدقة يقابل «العدالة والضبط» عند المسلمين، ونّقد إيجابي يطلق عليه نّقد التفسير وهو نوعان: تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفي للنص، وتفسير يقوم على تحديد المعنى الكلي الذي يتضمنه النص وهو ما يقابل «نّقد المتن» عند المسلمين. وهذه العمليات النقدية سواء أكانت نقداً داخلياً أو خارجياً القصد منها هو «التحليل» وهو العملية الأولى من النّقد التاريخي. أما العملية الثانية فهي «التركيب»، أي تركيب ما حلّل ويمر بعدة مراحل أو خطوات هي: تجميع الوقائع ثم البرهان ثم تشييد الصيغ وأخيراً العرض^{١٢٢}. ويكون ذلك عن طريق تفسير الأحداث وربطها في إطار ما حولها من أحداث الأمم والجماعات الأخرى من خلال رؤية المؤرخ للتاريخ أو حكمه عليه.

^{١٢١} كولنجوود: المرجع السابق ٢٢٠؛ حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون ١٦٨.

^{١٢٢} عثمان موافي: المرجع السابق ٥.

ونتيجة لهذا النقص فإن الباحث لا يستطيع أن يقطع بأنه استنفد كل مصادر الأخبار المتعلقة بموضوع بحثه^{١١٨}.

وهناك أدوات عمل Instruments de travail تساعد المؤرخ في بناء دراسته وهي مجموع الأعمال التمهيدية التي قام بها باحثون وتناولت مسائل جزئية تُعدُّ أساساً ضرورياً لقيام الدراسات الشاملة. وقد قام المستشرقون بعمل أكثر هذه الأعمال، وأهمها: دائرة المعارف الإسلامية L'Encyclopédie de l'Islam وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان وأعمال مؤتمرات المستشرقين وجامع الكتابات الأثرية وفهارس النميات والمسكوكات وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزجين و Index Islamicus لبيرسون Pearson والأبحاث المنشورة في المجلات الاستشراقية، بالإضافة إلى نشر أُمّهات النصوص في الموضوعات المختلفة مثل: التواريخ العامة ودواوين الشعراء ومعاجم البلدان والمكتبة الجغرافية والمعاجم اللغوية.... الخ، وكذلك الفهارس التحليلية للموسوعات وكتب التاريخ الضخمة.

وأول خطوة يجب على دارس التاريخ القيام بها بعد جمع المصادر والمراجع وكافة المواد اللازمة لموضوع بحثه هي نقد هذه المصادر، أي فحص كل منها لتبين قيمته ومدى إمكانية الاعتماد عليه. ولا تكون عملية النقد إلا للمصادر والوثائق المكتوبة، أما المصادر المادية فعادة ما تُقدّم لنا معلومات مؤكدة لا تقبل الشك ويعتمد عليها في تصحيح بيانات المصادر المكتوبة. وتنقسم عملية النقد - كما سبق أن ذكرنا - إلى قسمين: نقدٌ خارجي أو نقدٌ تحصيل، ونقدٌ داخلي. يقوم النقد الخارجي على أساس تثبيت نص الوثيقة والتعرّف على مؤلفها وزمانها والمكان الذي دُوّنت فيه، أما النقد الداخلي فيُعنى بروايات النص لفهم معناها وتقدير اتجاهات كاتبها ومدى تسرّب الخطأ إليها^{١١٩}.

والشك والنقد للروايات المختلفة راجعٌ إلى أن التاريخ علمٌ ثقلي لا يتسع فيه المجال للاختبار كما أنه يتأثر أكثر من أي علم آخر بالأهواء الفردية والنزاعات الاجتماعية، وعلى ذلك فإن مهمة المؤرخ هي استخراج حقيقة الماضي بجزئياتها وکلياتها ثم عرضها بأسلوب المؤرخ الذي يفرق مؤرخاً عن آخر^{١٢٠}. خاصة وأن التاريخ ليس له تفسير واحد بل إن كلا منا يفهمه ويفسره على قدر ما يستطيع ذهنه، وهذا التفسير لا

^{١٢٠} قسطنطين زريق: المرجع السابق ٧٤ ، ٩٣.

^{١١٨} لانجلوا وسينوبوس: المرجع السابق ٤٢.

^{١١٩} نفسه ٦٩ ، ٨٥؛ قسطنطين زريق: المرجع السابق ٧١.

منها، ثم لم يَلْبَث أن ظهر علم الآثار أو الـ Archéologie الذي يعني بدراسة كل ما خَلَّفته العصور الماضية من عمائر ومباني وأواني وما عليها من كتابات^{١١٥}. وتوالت بعد ذلك نظريات النُّقْد التاريخي الأوربي مثل «المثالية التاريخية» عند هيجل و«المادية التاريخية» عند كارل ماركس ثم نمت الدراسات التاريخية الحديثة ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر عندما وُضِع التاريخ في مكانه بين العلوم ووضعت له مناهج دراسته وبحثه.

وتقوم هذه المناهج على أساس أن التاريخ يُصنَع من وثائق، وحيث لا توجد وثائق فلا تاريخ. وهذه قاعدة عامة في البحث التاريخي لأنه إذا ضاعت الأصول ضاع معها التاريخ، فكم من الفترات التاريخية التي لا نعلم عنها شيئاً بسبب فَقْد المصادر المتعلقة بها^{١١٦}.

وبناءً على ذلك فإن الخطوة الأولى من خطوات الصناعة التاريخية هي البحث عن المصادر وجمعها، على أن يَعْرِف المؤرخ كيف يحيط نفسه بكل المعلومات المُيسَّرة له.

وتتراوح هذه المصادر بين الأصول المادية متمثلة في المنشآت القديمة والنقوش والكتابات الأثرية والمخلفات المادية من طُرُز وملابس ونقود وأواني... والوثائق المكتوبة. أى أن كل أثر مادي أو أدبي خَلَّفه لنا الماضي هو مصدرٌ من مصادر التاريخ. وأهم هذه الآثار للتاريخ الإسلامي بلا جدال هي الوثائق المكتوبة، وبصفة خاصة المؤلفات التاريخية التي سَجَّل فيها السَلَفُ الأحداث المعاصرة أو السابقة^{١١٧}.

وتتوزع هذه المواد عادة على المتاحف ودور الكتب ودور الأرشيف التي تصنع لها فهارس وصفية تُعرَّف بمقتنياتهما منها. وعدم وجود أثبات وصفية بهذه المقتنيات معناه عملياً استحالة العلم بوجود هذه المواد والوثائق اللهم إلا مصادفةً. وعلى ذلك فإن الدراسات الشاملة Synthèses ستظل مُعَطَّلة إلى أن تتم فهرسة المخطوطات في مختلف المكتبات والتعريف بها وكذلك وثائق الأرشيف والقطع الأثرية والفنية، كما أن نُشَر هذه النصوص نُشراً علمياً بعد نقدها يُعَدُّ ضرورةً أساسيةً لقيام الدراسات الشاملة.

^{١١٧} قسطنطين زريق: المرجع السابق ٧٠.

^{١١٥} حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون ٦٨-٦٩.

^{١١٦} لانجلوا وسينوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية ٣٣؛

أسد رستم: مصطلح التاريخ ٣؛ قسطنطين زريق: نحن

والتاريخ ٧٠.

٥. التفسير التاريخي ونظريات النقد التاريخي عند الغرب

إذا كان ابن خلدون قد اعتبر التاريخ فنًا من الفنون، واعتبره السخاوي علمًا فرعيًا من علوم الحديث، فإن المؤرخ الفرنسي شارل سينوبوس Charles Seignobos (١٨٥٤-١٩٤٢م) يؤكد أن: «التاريخ علمٌ ما في ذلك ريب... [وهو] علم الوقائع المتصلة بالأحياء من الناس في مجتمع خلال توالي الأزمنة في الماضي. ويدخل في عداد العلوم الوصفية التي تسعى إلى معرفة وقائع جزئية، والتي تختلف اختلافًا بيّنًا عن العلوم البحتة في طريقة تناولها»^{١١٣}.

ولم تبدأ الدراسات المنهجية للتاريخ في أوروبا إلا في القرن الثامن عشر حين بدأ ظهور مصطلحات جديدة مثل «فلسفة التاريخ». وكان الكاتب الفرنسي فولتير Voltaire هو أول من استخدم هذا المصطلح دون أن يقصد به أكثر من عرض تحليلي نقدي أو علمي للتاريخ، وبتعبير أدق كان يقصد نوعًا من التفكير التاريخي يتقيد فيه المؤرخ بمقاييسه الخاصة بدلا من الاعتماد على ما جاء في الكتب القديمة. ويضيف كولنجوود أن هيجل وغيره من الكتّاب استعملوا هذا المصطلح في أواخر القرن الثامن عشر وقصدوا به معنى آخر هو «التاريخ العام» أو «تاريخ العالم». ثم استعمل هذا المصطلح في معنى ثالث على لسان كثير من الفلاسفة الوضعيين في القرن التاسع عشر الذين رأوا أن «فلسفة التاريخ» تستهدف الكشف عن قوانين عامة تنظم سياق الحوادث التي يتبعها التاريخ^{١١٤}.

ومنذ ذلك الوقت أخذ المؤرخون الأوروبيون يبحثون عن طرق جديدة لدراسة التاريخ وفهمه، فالتفتوا إلى أهمية مجموعات الوثائق المُكَدَّسة في الأديرة وإمكانية استخدامها كمادة تاريخية إذا هي درست الدراسة العلمية الكافية. وهكذا بدأت أصول علم الوثائق تظهر، وهو العلم الذي عرف فيما بعد باسم الباليوجرافية Paléographie ويهتم بدراسة الكتابات والمخطوطات، وتفرّع منه علم النقوش المعروف باسم Épigraphe الذي يدرس الكتابات المنقوشة على الأحجار والأخشاب وغيرها وتفسيرها واستخراج المادة التاريخية

^{١١٣} سينوبوس، ش.: المدخل إلى الدراسات التاريخية ١٧. ^{١١٤} كولنجوود: فكرة التاريخ ٣٠.

بأسماء الكتب التاريخية الدينية أوسع بكثير من معرفته بعناوين كتب التاريخ العامة، وبالتالي فنجدته متحمساً لكل ما يتعلّق بالأحاديث النبوية والشرعية، لذلك كان يقوم في كل لحظة بالتطّرق إلى هذه الموضوعات التي لها علاقة بعيدة بمواضيع كتابه. وبما أن السّخاوي لم يكن مؤرخاً محترفاً إنما كان أحد كبار الحُقاظ والمُحدّثين في القرن التاسع الهجري فمن هنا فإن مفهومه للتاريخ ضيّقٌ جداً، فالتاريخ عنده في «الاصطلاح» هو:

«التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة ووفاة وصحة وعقل وبدن ورحلة وحج وحفظ وضبط وتوثيق وتجريح وما أشبه ذلك، مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة من ظهور مُلَمّة، وتجديد قُرض وخليفة ووزير وغزوة وملحمة وحرب وفتح بلد وانتزاع من مُتعلّب عليه، وانتقال دولة، وربما يُتوسّع فيه لبدء الخلق وقصص الأنبياء، وغير ذلك من أمور الأمم الماضية، وأحوال القيامة ومقدماتها مما سيأتي، أو دونها كبناء جامع أو مدرسة أو قنطرة أو رصيف أو نحوها مما يعم الانتفاع به مما هو شائعٌ مشاهدٌ، أو خفيٌّ سماوي كجراد وكسوف وخسوف، أو أرضي كزلزلة وحريق وسيل وطوفان وقحط وطاعون وموتان وغيرها من الآيات العظام والعجائب الجسام. والحاصل أنه فنٌ يُبحث فيه عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت به عما كان في العالم»^{١٠٩}.

وفائدة التاريخ بالنسبة للسّخاوي أنه أحد العلوم الفرعية المساعدة لعلم الحديث النبوي^{١١٠}. ومدار كلامه في هذا الشأن قول سُفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ»^{١١١}.

فخلاصة فائدة التاريخ عند السّخاوي أنه يعين على تحقيق تواريخ ميلاد الرواة ووفاتهم مما يعين على الثبّت من صحة رواة الحديث، ويقدم لنا مادة نافعة في تفسير القرآن الكريم، ثم هو إلى جانب ذلك حافل بالعبر والمواعظ. أي أن للتاريخ عنده بالجملة فائدتين رئيسيتين: الأولى دينية والثانية تعليمية^{١١٢}.

^{١٠٩} نفسه ٣٨٩-٣٩٠ وانظر الخطيب البغدادي: الكفاية في علم

الرواية ١١٩.

^{١١٢} حسين مؤنس: المرجع السابق ٢٨.

^{١٠٩} السّخاوي: الإعلان ٣٨٥.

^{١١٠} نفسه ٣٨٥-٣٨٦، ٤٥٠.

ويدخل في هذا المعنى كذلك ما أورده تاج الدين السبكي أيضاً في كتابه «معيد النعم ومبيد النقم» في وصف المؤرخين فيقول:

«ومنهم المؤرخون، وهم على شفا جرف هاو، لأنهم يتسلطون على أعراض الناس، وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب، فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً عدلاً، عارفاً بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له، ولا من العدواة ما قد يحمله على الغض منه، وربما كان الباعث له الضعة من أقوام: مخالفة العقيدة، واعتقاد أنهم على ضلال، فيقع فيهم، أو يقصر في الثناء عليهم لذلك»^{١٠٥}.

وتحتفظ الكتبخانة الآصفية بحيدر آباد الدكن بالهند تحت رقم ٤٤ مجاميع بخمس فتاوى ردًا على سؤال وجَّهه سائلٌ إلى خمسة من أعلام القرن التاسع الهجري شغلوا جميعاً منصب «قاضي القضاة»^{١٠٦} والسؤال هو:

هل للمؤرخ أن يذكر تراجم الناس على ما يَعْلَم منها من خير وشر؟!^{١٠٧}.

وقد وَقَف السَّخَاوِي على هذه الفتاوى وَثَقَلَ منها بعض النصوص في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» بل إنه لَحَصَّ فتوى القاضي عز الدين أحمد بن إبراهيم الكتاني - وهي أكبر هذه الفتاوى - تلخيصاً حسناً^{١٠٨}. وهي تقوم على أساس هل إيراد تراجم الرجال بما فيها من خير وشر هو «عَيْبَةٌ»؟ وجاءت الإجابات تدور حول ضرورة كشف أحوال نَقَلَه الأخبار والتفريق بين من يوثق بقوله ويركن إلى روايته وبين من يجب الإعلام بحاله وأن عمل ذلك ليس بـ «عَيْبَةٌ» لأنه إذا سُكَّت عن ذلك «فمتى يَعْرِفُ الجاهل الصحيح من السقيم».

ويُمَثِّل كتاب «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي عَرَضاً شاملاً لعلم التاريخ الإسلامي وهو يُقَدِّم معلومات غزيرة عن أسماء الكتب، ولكن نظراً لميوله الدينية فإننا نجد معرفته

^{١٠٥} السبكي: معيد النعم ومبيد النقم ٧٤؛ السخاوي: الإعلان ٤٩٨.

^{١٠٦} هم قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن علي بن محمد القاياتي الشافعي المتوفى سنة ٨٥٠هـ، وقاضي القضاة سعد الدين سعد بن محمد بن عبدالله الديري الحنفي المتوفى سنة ٨٦٧هـ، وقاضي القضاة بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، وقاضي القضاة عز الدين أحمد

بن إبراهيم بن نصر الله الحنبلي المتوفى سنة ٨٧٦هـ. (فؤاد سيد: المرجع السابق ١٦٤-١٦٥).

^{١٠٧} نشرها فؤاد سيد بعنوان «شروط المؤرخ في كتابة التاريخ والتراجم - خمس فتاوى لم تنشر خمسة من أعلام القرن التاسع الهجري»، مجلة معهد المخطوطات العربية ٢ (١٩٥٦)، ١٦٢-١٧٧.

^{١٠٨} فؤاد سيد: المرجع السابق ١٦٥، السخاوي: الإعلان بالتوبيخ ٤٦٥-٤٧٣.

فقد ملأ كثيرٌ من المؤرخين تواريخهم بالكثير من الآراء والأحكام التي أملاها الهوى لما بينهم وبين معاصريهم من الصداقة والعداوة والرغبة والرهبة. أو ما يسببه التّعصب من خلاف في العقيدة والمذهب^{١٠٢}. ومن ذلك ما أثبتته تاج الدين السبكي على شيخه شمس الدين الذهبي من أنه كان يتعمّد الضعة من الأشاعة والمدح في المُجسّمة بقوله:

«فإن أهل التاريخ، ربما وضعوا من أناس ورفعوا أناساً، لتعصب أو لجهل، أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به، أو غير ذلك من الأسباب، والجهل في المؤرخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل، وكذلك التعصب، وقلّ أن رأيت تاريخاً خالياً من ذلك. وأما تاريخ شيخنا الذهبي - غفر الله له - فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط... فلقد أكثر الوقعة في أهل الدين - أعنى الفقراء الذين هم صفوة الخلق - واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعة، ومدح فزاد في المُجسّمة، هذا وهو الحافظ المدره، والإمام المبجل، فما ظنك بعوام المؤرخين»^{١٠٣}.

لذلك فقد اشترط تاج الدين السبكي في المؤرخ:

«أن يكون عالماً عدلاً صادقاً وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذكرة وكتبه بعد ذلك، وأن يسمى المنقول عنه. فهذه شروط أربعة فيما ينقله.

ويشترط فيه أيضاً، لما يترجمه من عند نفسه، ولما عساه يُطوّل في التراجم ويُقصّر، أن يكون عارفاً بحال صاحب الترجمة عالماً وديناً وغيرهما من الصفات، وهذا عزيزٌ جداً، وأن يكون حسن العبارة، عارفاً بمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسن التصور، حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص، ويعبر عنه بعبارة لا تزيد عليه ولا تنقص عنه، وأن لا يغلبه الهوى فيخيّل إليه هواه الأطناب في مدح من يحبه، والتقصير في غيره، بل أن يكون مجرداً عن الهوى وهو عزيز، وإما أن يكون عنده من العدل ما يغير به هواه، ويسلك طريقه الإنصاف»^{١٠٤}.

^{١٠٢} فؤاد سيد: «شروط المؤرخ في كتابة التاريخ» مجلة معهد السبكي: الطبقات ٢: ٢٣ (نقلا عن خط والده تقي الدين المخطوطات العربية ٢ (١٩٥٦) ١٦٣.

^{١٠٣} السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٢: ٢٢؛ السخاوي: الإعلان ٥٠٠.

الإعلان ٤٩٩.

التي تناولها الكافيجي وحاول دائماً أن يُعطي حلولاً جديدة للمسائل التي أثارها، كما جاء عَرَضُ السَّخَاوي واضحاً بينما كان عَرَضُ الكافيجي شديداً الإيجازاً^{٩٨}.

وكتب المؤلف صاحب التأليف المتنوعة جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ/١٥١٦م، رسالة «الشماريخ في علم التاريخ»، وهي دون شك أقل شأناً بكثير من الناحية الفكرية من رسالة الكافيجي^{٩٩}، لأن السيوطي لم يحاول إيجاد مشكلة فكرية جديدة تتعلق بالتاريخ كعملية علمية. وقسم السيوطي رسالته ثلاث أبواب: الأول - في مبدء التاريخ (أي الحوادث التي تُتخذ بدءاً لتواريخ الناس كهبوط آدم وبناء البيت والميلاد والهجرة)، والثاني - في فوائد التاريخ (وكلها ذات طابع ديني أخلاقي)، والثالث - جمع فيه المعارف التاريخية. وقصد السيوطي بهذه الرسالة وضع بعض الأسس لعملية التدوين التاريخي^{١٠٠}.

أما أهم هذه الكتب فدون شك كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السَّخَاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٧م. والكتاب كما يدلُّ عليه عنوانه ذا صفة اعتذارية كُتِبَ للدفاع عن دراسة التأريخ كموضوع ثقافي مساعد في مناهج الدراسة الدينية. والتاريخ بهذا المعنى يهتم ببحث نواحي معينة في سير علماء الدين.

وفي مقدمة كتابه «التَّبَرُّ المسبوك في الذيل على السُّلوك» عدَّ السَّخَاوي «علم التاريخ فناً من فنون الحديث النبوي يجب أن يُسلك فيه المنهج القويم المستوي»^{١٠١}. ومن هذا المنطلق اعتمد السَّخَاوي على العديد من الكتابات السابقة عليه التي بحثت في هذا الموضوع. فبالإضافة إلى رسالة الكافيجي السابق الإشارة إليها اعتمد السَّخَاوي على الفتاوى التي أصدرها الفقهاء كشروط للمؤرخ في كتابة التاريخ من حيث تعرضه لسير الناس وأحوالهم وما كانوا عليه من صفات وأفعال.

^{٩٨} روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين ٣١٨-٣٢١؛ شاعر مصطفى: المرجع السابق ١: ١٦.

^{١٠١} السَّخَاوي: الإعلان ٤٥٠ وهي غير موجودة في نشرة التبر

المسبوك.

^{٩٩} نشرها Sybold سيبولد في ليدن سنة ١٨٩٤ ثم نشرها

إبراهيم السامرائي في المجلة التاريخية في بغداد ١ (أغسطس

١٩٧٠) ١١-٢٤؛ ومحمد بن إبراهيم الشيباني في الكويت

- الدار السلفية للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٩هـ/١٧٨.

القرن في مدرسة العلامة التونسي عبدالرحمن ابن خلدون وتأثروا به وعلى الأخص تقي الدين المقرئ المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٠م الذي يمثل تطوراً ملحوظاً في منهج الكتابة التاريخية وفي تناوله لموضوعات اجتماعية واقتصادية وعمرانية.

وفي هذا القرن ظهرت لأول مرة أبحاث خاصة بعلم التاريخ نفسه، حملت في الغالب طابع الدفاع عن هذا اللون من النشاط الثقافي أكثر مما حملت من طابع التعمق والتحليل لكنّه وماهيته ومناهجه الفكرية.

وأسبق هذه الأبحاث هي رسالة «المختصر في علم التاريخ» لمحيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩هـ/١٤٧٤م والتي انتهت من تأليفها سنة ٨٦٧هـ/١٤٦٣م والتي تُعدُّ بالرغم من حداثة تاريخها نسبياً أقدم رسالة معروفة لدينا عن نظرية علم التاريخ^{٩٦}، لأن «مقدمة» ابن خلدون كانت كتاباً مستقلاً وتبحث في أكثر من علم في وقت واحد.

وطرَحَ الكافيجي في رسالته التي اهتم فيها بمعالجة نظريته للتاريخ دون شيء آخر، عدداً من المسائل المتعلقة بخصائص علم التاريخ وأجاب عليها محاولاً وضع نظرية للتاريخ وأصوله، وكان مصدر إلهامه المباشر في هذا السبيل هو طريقة البحث في علم الفقه، غير أنه كرَّس مجالا أوسع للمعضلات الناجمة عن غموض كلمة «تاريخ» العربية وعن مركز التاريخ في العلوم الدينية الإسلامية^{٩٧}.

ولم يكن الكافيجي مؤرخاً محترفاً، ولكنه كان فقيهاً وعالماً في العلوم الدينية مثل معاصريه السَّخاوي والسَّيوطي، وجاء اشتغاله بالتاريخ عرضياً بالنسبة لدراساته عن الحديث والفقه.

وينقسم كتابه إلى قسمين: القسم الثاني جاء غاصاً بالقصص التي قصد منها توضيح المناقشات النظرية التي أوردها في القسم الأول، وجاء مليئاً بمادة لا قيمة لها، عوّضها القسم الأول الذي عرّض فيه أفكاره التاريخية ولكن باستخدام مصطلحات فقهية بصورة عامة.

وكان لأفكار الكافيجي عن التاريخ كما بيّنها في «المختصر في علم التاريخ» أثرٌ كبيرٌ على السَّخاوي الذي عرّض إلى حدٍّ ما في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» نفس المسائل

^{٩٦} روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين ٣١٨.

^{٩٧} نشر روزنتال كتاب «المختصر في علم التاريخ» للكافيجي في كتابه علم التاريخ عند المسلمين (الأصل الإنجليزي) ٤٦٨-٥٠١، (الترجمة العربية) ٣٢٥-٣٧٠.

٤. نظريات النقد التاريخي في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي

يَتَّفَق المؤرخون المسلمون جميعاً على أن التاريخ يَنْفَع في «العِظَّة والعِبْرَة» فنحن ندرس تواريخ الدول والملوك لِنَتَّعَلَّمَ، وندرس سير الأنبياء لِنَتَّأَسَّى بهم، وندرس تجارب الأمم ونرى ما وقعت فيه من الأخطاء لننجو بأنفسنا عن المزلات ومواطن الضَّرَر. هذه هي أعظم فوائد التاريخ في نظر دارسيه من المؤرخين المسلمين^{٩٢}.

ويرتبط ذلك بفكرة التاريخ في القرآن الكريم وتقوم هذه الفكرة على أساس أن للتاريخ معنى أخلاقياً وروحياً مؤسساً على علاقة الألوهية بالعالم فيما وَرَدَ في القرآن من أخبار عما حَدَثَ للأمم السابقة وهي «العِبْرَة» أى الاعتبار بما حدث ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِّأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [الآية ١١١ سورة يوسف]. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ [الآية ٢٦ سورة النازعات].

كذلك يشير القرآن إلى معنى نافذ في التاريخ هو «سُنَّةُ الله» التي تَقْضِي بحتمية المصير وفقاً لأعمال الإنسان الذي يضع تاريخه بنفسه. فالجتماع مسئولٌ عن المصير الذي يلحقه خيراً أم شراً^{٩٣}.

وعلى هذا الأساس سَمَّى ابن خَلْدُون تاريخه «العبر وديوان المبتدأ والخبر»، وسَمَّى أسامة بن مُنْقِذ سيرته الذاتية «الاعتبار»، وسَمَّى الذَّهَبِي كتابه في الوفيات «العبر في خبر من عَبر» وسَمَّى المقرئ مؤلفه الرئيسي «المواعظ والاعتبار» وكذلك كتابه في تاريخ الدولة الفاطمية «اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء».

وشهد القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وعلى الأخص في مصر المملوكية، نَهْضَةً ملحوظة في الكتابة التاريخية أدَّت إلى ظهور العديد من الدراسات التي رَصَدَت هذه الظاهرة أهمها كتاب الدكتور محمد مصطفى زيادة «المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي (القرن التاسع عشر الهجري)»^{٩٤} وكتاب دونالد ليتل Donald Little, *An Introduction to Mamluk Historiography*^{٩٥}. وتَتَلَمَّذَ أغلب مؤرخي هذا

^{٩٢} حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون - دراسة في علم التاريخ ١٤٤ عشر الميلادي، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٩.

^{٩٣} عفت الشرقاوي: أدب التاريخ عند العرب ٢١٠-٢١٦؛ قاسم عبده قاسم: الرؤية الحضارية للتاريخ ٨١-٨٤.

^{٩٤} محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٩.

^{٩٥} Little, D., *An introduction to Mamluk Historiography*, Wiesbaden 1970.

يقول ابن خلدون إن تمحيص الخبر «إنما هو بمعرفة طبائع العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتميز صدقها من كذبها وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح»^{٨٩}. وبذلك فإن ابن خلدون يعتبر في نظر العديد من كبار مفكري العالم هو المؤسس الحقيقي لـ «فلسفة التاريخ».

غير أن ابن خلدون في كتابه «العبر» لم يسر وفق المنهج الذي رسمه للمؤرخين في مقدمته، ولم يستخدم الطريق التي نصَّح لهم باستخدامها لتمييز صحيح الأخبار من كاذبها، بل نُقِّلَ روايات ضعيفه لا تثبت أمام النقد وليس لها سندٌ موثوق به. وهذا مما دعا المؤرخ الإنجليزي روبرت فلينت R. Flint أن يقول:

«إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ وجدنا من يتفوق عليه من كُتَّاب العرب أنفسهم، وأما كواضع لنظريات في التاريخ فإنه منقطع النظر في كل زمان ومكان»^{٩٠}. ولعل سبب ذلك يرجع، كما يقول بوتول Bouthoul، إلى احتمال أن ابن خلدون قد كتب معظم كتاب «العبر» وهو في خضم الحياة السياسية وفي دوامات الانقلابات والمؤامرات ولم يكتبه في عزلة وبعد تأمل كما فعل في «المقدمة». ومن ناحية أخرى فإن أهم جزء من هذا الكتاب وهو الخاص بتاريخ البربر كتبه ابن خلدون بناءً على أمر السلطان الحفصي ولذا كان عليه إرضاء هذا السلطان وأن يُقدِّم إليه تاريخاً يتفق مع ميوله وهواه^{٩١}.

^{٨٩} ابن خلدون: المقدمة؛ زينب الحضيبي: المرجع السابق ٦٠. ^{٩١} زينب الحضيبي: المرجع السابق ٦٤.

^{٩٠} علي عبدالواحد وافي: المرجع السابق ١٢١.

وبعد ذلك يوجز ابن خلدون مفهومه لمعنى التاريخ حيث يقول: «حقيقة التاريخ أنه خبرٌ عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التَوَحُّش والتَأَنُّس والعصبيات وأصناف التَغَلُّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ من ذلك من المُلْك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكَسْب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»^{٨٥}.

وبذلك لم يعد موضوع التاريخ سَرْدًا لأخبار السابقين، بل موضوعه دراسة شاملة للمجتمع البشري من مختلف نواحيه ونشاطاته الاقتصادية والفكرية والثقافية والسياسية وخصوصاً محاولة تحليل هذه الظواهر الاجتماعية مع مراعاة تَقَدُّم المجتمعات وتطورها. فأتى ابن خلدون بمفهوم جديد للتاريخ الذي أصبح عنده علماً جديداً يعرف بـ «علم العُمران»^{٨٦}.

ومن ذلك نرى أن ابن خلدون أراد تخليص البحوث التاريخية من الأخبار الكاذبة، وإنشاء أداة يستطيع بفضلها الباحثون في علم التاريخ التمييز بين ما يحتمل الصدق وما لا يمكن أن يكون صادقاً من الأخبار المتعلقة بظواهر الاجتماع بحيث يستبعدوا ما لا يحتمل الصدق استبعاداً تاماً من أول الأمر، وأن تقتصر جهودهم على ما يمكن وقوعه من شئون الاجتماع الإنساني وحوادثه^{٨٧}.

وتقوم نظرية ابن خلدون على الشكّ في المعرفة التاريخية القديمة وفي منهج المؤرخين المسلمين القائم على الرواية والنقل فحسب دون النّقد والتفسير والتعليل. وبما أنه لا يمكن أن يُكْتَفَى في الدراسات التاريخية بمجرد الرواية بل لابد من النّقد والتفسير والتعليل، نجد أن ابن خلدون يَفْطِن إلى العملية الثنائية من عمليتي النّقد التاريخي وهى التركيب ويحاول الرّبط بين مهمة الناقد ومهمة المؤرخ^{٨٨}. وهو يرى أن تمحيص الأخبار والروايات لتمييز الصحيح منها من الباطل يتم عن طريقين: الأول التفكير في درجة إمكان الوقائع المروية، الثاني النظر في مبلغ صدق الرواة. ويتحقق الأمر الأول باستخدام علم العمران الذي وصفه ابن خلدون في مقدمته، أما الأمر الثاني فيتحقق باستخدام منهج الجرح والتعديل الذي أشرت إليه منذ قليل.

^{٨٥} علي عبدالواحد وافي: تقديمه لمقدمة ابن خلدون ١٩٤.

^{٨٥} ابن خلدون: المقدمة ٣٢٨.

^{٨٦} عثمان موافي: المرجع السابق ٧.

^{٨٦} ألبير نصري نادر: المرجع السابق ١٩.

ألف أو يزيد من ابن عشرين فما فوقها. ويرى ابن خلدون أن هذا العدد يستحيل أن يكون حقيقياً أولاً لضيق البقعة التي وجدت فيها هذه الجيوش ثم لعدم توفر مثل هذا العدد عند بني إسرائيل^{٨٠}، كذلك ما ينقله المؤرخون عن سبب نكبة الرشيد للبرامكة من قصة العباسية أخته مع جعفر بن يحيى بن خالد مولاه، ولكنه يرى أن غضب الرشيد على البرامكة سببه احتكارهم الحكم^{٨١}. ويسوق ابن خلدون بعد ذلك عدداً كبيراً من الأمثلة يُدلل بها على عدم تحرّي المؤرخين الأخبار عند من سبقهم وافتقادهم إلى النظرة النقدية. ومن أهمها دفاعه عن نسب الفاطميين وردّه على من نفى انتسابهم إلى أهل البيت، وكل هذه الملاحظات تخدم ما قصده ابن خلدون بباطن التاريخ وهو النظر والتحقيق والتعليل أو البحث في أسباب الأحداث والقوانين التي تتحكم فيها^{٨٢}.

وعلى ذلك فإن ابن خلدون يرى أن باحث التاريخ يحتاج إلى «العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السّير والأخلاق والعوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الآفاق أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث واقفاً على أصول كل خبر. وحينئذٍ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان، وإلا زيفه واستغنى عنه»^{٨٣}.

ويضيف ابن خلدون: «إن التاريخ إنما هو ذكر الأخبار الخاصة بعصر أو جيل. فأما ذكر الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار فهو أسُّ للمؤرخ تنبني عليه أكثر مقاصده وتتبين به أخباره».

وقد فعل ذلك المسعودي في كتابه «مروج الذهب» حيث شرح فيه أحوال الأمم لعهدده في عصر الثلاثين والثلاثمائة غرباً وشرقاً. وفعل البكري بعده مثل ذلك في «المسالك والممالك» خاصة لأن الأمم والأجيال لعهدده لم يقع فيها كثير انتقال ولا عظيم تغيير^{٨٤}.

^{٨٣} نفسه ٣٢٠.

^{٨٠} ابن خلدون: المقدمة ٢٩٢.

^{٨٤} نفسه ٣٢٥.

^{٨١} نفسه ٣٠٠-٣٠١.

^{٨٢} نفسه ٣٢٠؛ زينب الخضير: فلسفة التاريخ عند ابن

خلدون ٥٤؛ Mahdi, M., op. cit., p. 149-152.

أما المؤرخون الذين امتازوا بالأمانة ونبهوا في الكتابة التاريخية في رأي ابن خلدون فـ «قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل مثل ابن إسحاق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الأسدي والمسعودي... وجاء من بعدهم من اقتصر على أحاديث دولته ومصره كما فعل أبو حيان مؤرخ الأندلس والدولة الأموية بها، وابن الرقيق مؤرخ إفريقية والدولة التي كانت بالقيروان».

ومن جاء بعد هؤلاء لم يكونوا سوى مُقلِّدين لهم، يوردون الحوادث دون أن يظهروا أصولها ويتحققوا من فصولها^{٧٥}. ومع ذلك فقد غمز ابن خلدون كلا من المسعودي والواقدي وقال إن في كتبهما «من المَطْعَن والمَعْمَر ما هو معروف عند الأثبات ومشهور بين الحَفَظَةِ الثَّقَاتِ، إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم»^{٧٦}.

لذلك فقد عزم ابن خلدون على إنشاء كتاب في التاريخ حاول فيه أن يُظهر أصل العمران والدول مع ذكر أسباب قيامها وانهارها يقول:

«وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكاً غريباً، واخترعته من بين المناحي مذهباً عجيباً وطريقةً مبتدعةً وأسلوباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية ما يُمتَعك بعِلل الكوائن وأسبابها، ويُعرَفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها، حتى تنزع من التقليد يدك وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك»^{٧٧}.

ورتبّه على مقدمة وثلاثة كتب وقد جعل المقدمة «في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع لما يعرض من المؤرخين من المغالط والأوهام وذكر شيء من أسبابها»^{٧٨}. ويحدّد ابن خلدون في المقدمة فوائدهم وأهمها الاطلاع على سير الماضين من الأمم والأنبياء والملوك، والاقتداء بفضلائهم ولكنه يلاحظ أن المؤرخين لم يكونوا إلا مجرد ثِقَلَة عمّن سبقهم يأخذون عنهم الأخبار على علاتها دون التأكد من صحتها وتحكيم «أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني»^{٧٩} فضلّوا عن الحق وخاصة في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر. مثال ذلك ما نقله المسعودي من أن جيوش بنى إسرائيل التي قادها موسى بلغت ستمائة

^{٧٨} نفسه ٢٨٦-٢٩١.

^{٧٩} نفسه ٢٩١.

^{٧٥} ابن خلدون: المقدمة ٢٨٣ ، ٢٨٤.

^{٧٦} نفسه ٢٨٣.

^{٧٧} ابن خلدون: المقدمة ٢٨٥-٢٨٦.

٣. نظرية ابن خلدون في النقد التاريخي

لاشك أن ابن خلدون يُعدّ أحد كبار العلماء الذين أثروا في تاريخ الإنسانية بآرائه وأفكاره المبتكرة وبما أنشأه من علوم جديدة كعلم الاجتماع وعلم العمران المدني. واهتم العلماء الأوروبيون والعلماء العرب والمسلمون بدراسة أفكار ونظريات ابن خلدون التي ضمّنتها مقدمته الشهيرة والتي نُقلت إلى العديد من اللغات الأوروبية.

ومن أهم الدراسات التي تناولت فلسفة التاريخ عند ابن خلدون دراسة الدكتور محسن مهدي *Ibn Khaldun's Philosophy of History: A Study in the Philosophic Foundation of the Science of Culture* والتي ظهرت طبعها الأولى في لندن عام ١٩٥٧، ودراسة الدكتورة زينب الخضير «فلسفة التاريخ عند ابن خلدون» التي صدرت عام ١٩٧٩.

وقد عرّض ابن خلدون في فاتحة «مقدمته» الشهيرة للمشكلة الرئيسية لكتاب «العبر» في شكل مُكثّف بقوله: «إن فنّ التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال..... إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول..... وفي باطنه نظرٌ وتحقيق وتعليل للكائنات ومبadiها دقيق، وعلمٌ بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق»^{٧٣}.

ثم ينتقل ابن خلدون من وصف خصائص التاريخ إلى وصف خصائص المؤرخين فيقول: «إن «فحول المؤرخين» في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها، وخلطوها «المُتَطَقِّلُون» بدسائس من الباطن وهموا فيها أو ابتدعوها..... واقتفى تلك الآثار الكثير من بعدهم واتبعوها».

وذلك دون التأكد من صحّة ما سطر أو تحقيقه وكانوا يكتبون أحياناً بذكر التافه من الحوادث ويغفلون عن المهم^{٧٤}.

^{٧٣} ابن خلدون: المقدمة ٨٢؛
^{٧٤} نفسه ٢٨٢-٢٨٣، ألبير نصرى نادر: من مقدمة ابن خلدون ١٥.

Mahdī, Muḥsin, *Ibn Khaldūn's Philosophy of History: A Study in the Philosophic Foundation of the Science of Culture*, London, 1957, p. 142.

وتشمل عملية النَّقْد الخارجي كذلك إثبات صحة نسبة النَّص الذي وَصَلَ إلينا إلى مؤلفه وذلك من خلال نسبة الكتاب إليه في كتب التراجم والطبقات والبليوجرافيات العامة (كالفهرست لابن النديم وكَشَفُ الظنون لحاجي خليفة) ونقول المتأخرين عنه. ويتلو ذلك عملية تقدير قيمة المؤلف وأهمية المعلومات التي يمدنا بها وهل ترجع إلى معاصرتة للأحداث وقُرْبِهِ منها، أم إلى اعتماده على مصادر فُقدَت أصولها اليوم وهو ما يُعرف بـ «نَقْد المصادر» والذي نجده في مقدمات المؤلفات التاريخية الضخمة مثلما فعل تقي الدين المقرئ في كتابه «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»^{٧١}. وتنقسم الكتب التاريخية من جهة التحقيق والنشر إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - الكتب التي لم تُطَبَّع بعد.
 - ٢ - الكتب التي طُبِّعَت قديمًا دون نَقْد نَصِّها أو تحقيقه ودون تزويدها بفهارس وكشافات تحليلية، وجاءت مشحونة بالأخطاء مع صعوبة مراجعتها.
 - ٣ - الكتب التي نُشِرَها المستشرقون والعلماء العرب المحدثون بطريقة نقدية، وتنقسم هذه الكتب أيضًا إلى قسمين: قسم يمكن أن يعتبر تحقيقه نهائيًا لأن محققه استفادوا من جميع النسخ الموجودة في مكتبات العالم، وقسم آخر حَقَّقَ أيضًا تحقيقًا جيدًا إلا أنه بعد طبعه كشف عن نسخ مخطوطة قديمة ذات شأن لم يطلع عليها محقق الكتاب، يستفاد منها في تصويب وإصلاح هذه النشرات.
- لذلك فإن أمام المهتمين بتحقيق النصوص، سواء من الأفراد أو الهيئات العلمية، ثلاثة واجبات.

- ١ - تحقيق النصوص التاريخية ذات القيمة التي لم تُنْشَر.
 - ٢ - تحقيق النصوص التاريخية التي طبعت على الطريقة القديمة.
 - ٣ - إعادة طبع النصوص التاريخية المحققة والتي ظهرت لها نُسخٌ نفيسة لم يُطَّلَع عليها سابقًا.
- علمًا بأن الغاية من تحقيق ونشر النصوص التاريخية القديمة هي تقديم النصِّ صحيحًا كما وَضَعَهُ مؤلفه^{٧٢}.

^{٧١} انظر مقدمتي لكتاب المقرئ: مسودة كتاب المواعظ ^{٧٢} أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ٥٤٨-٥٤٩. والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، لندن ١٩٩٥.

«قرأت بخط فلان في كتابه...» أو «وجدته بخطه» أو «ومن خطه نقلت» أو «وملكته بخطه»^{٦٦}.

كما أن مقابلة النسخ بعضها ببعض كان عملاً أساسياً عند القدماء، فكان الناسخ يذكر في نهاية الكتاب «أنه تم مقابلة بأصله» أو «بلغ مقابلةً بأصله» أو «قوبل على نسخة المصنف» أو «قوبل على الأصل الذي نقل منه». وكثيراً ما يتخلل النسخ القديمة «البلاغات» وهي المواضع التي بلغت عندها المقابلة التي كانت تتم في أكثر من مجلس^{٦٧}.

وترقى أحياناً النسخ التي تداولها العلماء وعليها سماعتهم وإجازاتهم إلى مرتبة النسخ الأصلية، وسُمي عبدالقادر البغدادي أمثال هذه النسخ فيما رجّع إليه «نسخاً صحيحةً مرقوةً وعليها خط العلماء»^{٦٨}.

وكثيراً من المصادر التاريخية الأصلية فُقدت نُسخها اليوم وإن احتفظت المصادر المتأخرة بنقول مُطوّلة عنها، وحتى نتمكن من تكوين صورة واضحة عن هذه المؤلفات ليس أمامنا سوى أن نجتمع هذه المقتطفات وأن نُصنّفها من أجل الحصول على هيكل تقريبي للمؤلفات المذكورة، الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام بإعادة بناء هذه المصادر من خلال نُقول المتأخرين لنتعرّف على المعلومات التي ترجع حقيقةً إلى الفترة موضوع الدراسة والبحث. فقد كان منهج القدماء في الكتابة التاريخية يعتمد في الأساس على النقل من المصادر، والرواية عن المشائخ والمُشاهدة لما عاينه الكاتب بنفسه^{٦٩}. وقد أثبتت الدراسات النقدية الحديثة أمانة العلماء المتأخرين عند نقلهم من المصادر المتقدمة مما يتيح لنا إمكانية إعادة بناء العديد من المصادر المفقودة بثقة كاملة^{٧٠}.

وعادة ما يكون قد وصل إلينا نُسخة أو نُسخ منقولة عن النص الأصلي إما رأساً أو بالواسطة، وهنا تبدأ عملية ترتيب هذه النسخ ودراسة علاقتها ببعضها البعض وتبيين الحلقات الضائعة بينها ومحاولة استخراج النص الأصلي منها أو الوصول إلى أقرب صورة ممكنة لأصل المؤلف.

^{٦٦} أيمن فؤاد سيد: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، القاهرة - الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٧، ٩٥-١٤٥.
^{٦٧} أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ٥٠١-٥٠٥.
^{٦٨} عبدالقادر البغدادي: خزنة الأدب ٥: ١٤٣.
^{٦٩} المقرئ: مسودة المواظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار
^{٧٠} قمت شخصياً بهذا العمل عندما أعدت بناء نصوص الكتب الآتية، أخبار مصر لابن المأمون، ونزهة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطوير القيسراني، ونصوص ضائعة من أخبار مصر للمسيحي.

٢-٢. النقد الخارجي أو نقد التحصيل

يُعد النقد الخارجي الذي يشمل نقد النصّ ونقد المصادر خطوةً أساسيةً في الدراسات التاريخية أو في أية دراسات أخرى تعتمد على نصوص قديمة. فاستخدام نصّ سقيم حرّفه النقل قد يؤدّي إلى أن ننسب إلى صاحب النصّ ما هو في الحقيقة من تحريف النسخ. وكم من الآراء والنظريات بنيت استناداً إلى نصوص أفسدها تحريف النسخ، ثم تهدمت هذه الآراء والنظريات جميعها دفعةً واحدة عندما اكتشف النصّ الأصلي لهذه النصوص الفاسدة^{٦٤}.

ومن هنا تأتي أهمية نشرات النقدية للمصادر التاريخية القديمة، فما زال العديد من المصادر الأصلية للتاريخ الإسلامي لا يوجد إلا في نشرات سقيمة لم تعتمد على نسخ أصلية ولم تُصحّح وفقاً للمناهج العلمية الصحيحة، كما أن الكثير من المصادر لا يزال مخطوطاً دون نشر علمي قابلاً على رفوف المكتبات. وعلى ذلك فإن عدداً كبيراً من المصادر التاريخية لا تُوفّر مادتها الضمان الذي يحتاج إليه المؤرخون لسلامة أبحاثهم.

وبناء عليه فإن البداية الحقيقية للتفسير والنقد التاريخي الصحيح هي إصلاح النصوص القديمة وردّها إلى حالتها الأصلية، ومهمة نقد النصّ - في غياب نسخة المؤلف - هي إخراج نصّ أقرب ما يكون إلى الأصل الذي كتبه المؤلف.

وقد التزم العلماء المسلمون قواعد صارمة لنقد النصوص القديمة حيث عرفوا تفاوت أقدار النسخ المختلفة وقدرّوا أهميتها وفقاً لمعايير تتراوح بين قدم النسخة وصحّتها ومقابلتها بغيرها. فكانوا دائماً ما يسعون إلى النسخ الأمّيات، وهي النسخ التي كُتبت بخطوط مؤلفيها أو قرأت عليهم، أو كتبها بخطه عالمٌ شهير؛ وفي كل الأحوال كان قدم النسخة نوعاً من الضمان لصحتها واعتمادها، ويرى برجستراسر أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخطوط مؤلفيها عن علماء الغرب^{٦٥}. فكانوا دائماً ما يشيرون - إذا توافر لهم ذلك - إلى أنهم نقلوا من خط المؤلف بصيغ مثل:

^{٦٤} سينوبوس: «المدخل إلى الدراسات التاريخية» في كتاب عبد الرحمن بدوي: النقد التاريخي، القاهرة - دار النهضة

^{٦٥} برجستراسر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، القاهرة - دار الكتب المصرية ١٩٦٩، ١٧.

- الثَّبْتُ الوَرع الناقد للحديث الذي تتوفر فيه تمام العدالة والضَّبْط، فيعتمد على جرحه وتعديله ويَحْتَجِّج بحديثه وكلامه في الرجال.
- العَدْلُ في نفسه الثَّبْتُ في روايته ولكن ليست لديه القدرة على النَّقْد، فيؤخذ حديثه ولا يؤخذ بكلامه في الرجال.
- الصدوق الورع، ولكن يَغْفُل أحياناً ويغلط في الحديث وحكمه مثل حكم سابقه لا يؤخذ بقوله في النَّقْد وحكمه علي الرجال.
- الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسَّهْو، يُرْفُض حديثه في الحلال والحرام ولا يؤخذ بحديثه في النَّقْد ولا في الحكم على الرجال، ولكن يجوز قبول حديثه في فضائل الأعمال^{٦١}.
- ومن الجَرَح والتعديل نشأ علم الرجال وهو العلم الباحث في رواة الحديث من حيث هم رواة وتاريخهم ووفياتهم وأسمائهم وألقابهم وكناهم. وقد مَهَّدَ هذا العلم لنشأة فن كتابة التراجم والسير والطبقات في الثقافة العربية.
- ووضَعَ القدماء قواعد وأصول يقوم عليها علم الجرح والتعديل أو نَقْد الرجال يمكن رَدُّها إلى ناحيتين: قواعد وأصول تختص بالعدالة، وقواعد وأصول تختص بالجرح. كذلك فقد رأى بعض العلماء تقديم الجرح على التعديل إذا تعادلا، لأن الجرح فيه زيادة علم ومعرفة^{٦٢}.
- وإذا كان «الإسناد» أو نقد الرجال هو أساس نَقْد الأخبار عند المؤلفين المتقدمين، فقد كان أساس ضبطها هو «التوقيت لها بالسنين والشهور والأيام» وهو ضابطٌ انفرادي به عن نظرائهم عند اليونان والرومان وأوروبا العصور الوسطى. حتى صرَّح المؤرخ الإنجليزي بكل Buckle بأن التوقيت على هذا النحو لم يُعْرَف في أوروبا قبل عام ١٥٩٧م^{٦٣}. وقد ظل «النظام الحوْلي» في التاريخ هو النظام الأعم في مؤلفات المؤرخين المسلمين من الهيثم بن عدى المتوفى سنة ٢٠٦هـ/ ٨٢١م وحتى الجَبَرْتِي في مطلع القرن التاسع عشر.

^{٦١} ابن أبي حاتم: مقدمة الجرح والتعديل ٩-١٠؛ عثمان ^{٦٢} مارجوليوت: دراسات عن المؤرخين العرب ٢٩؛ عبد الحميد موافي: المرجع السابق ٩٣-٩٤.
^{٦٣} عثمان موافي: المرجع السابق ٢٧-١٢٢.
 العبادي: إلمامة بالتاريخ عند العرب في كتاب هرنشو: علم التاريخ ٤٤.

ولكن منذ بداية النصف الثاني من القرن الثاني الهجري - أي حوالي عام ١٥٠هـ/ ٧٦٧م - انتشر «الجرح والتعديل» وأصبح علماً ذا قواعد وأصول ووفقاً على الخاصة من العلماء يقول السخاوي أيضاً: «فلما كان عندهم آخر عصر التابعين وهو حدود الخمسين ومائة، تكلم في التوثيق والتجريح طائفة من الأئمة. فقال أبو حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي»، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين، ونظر في الرجال شعبة وكان متثبتاً لا يكاد يروى إلا عن ثقة وكذا كان مالك»^{٥٨}.

ويبحث علم الجرح والتعديل في جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة متعارف عليها عند العلماء وهي دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة مما له أهمية في نقد أسانيد الروايات.

ولم تظهر المصنّفات الأولى في الجرح والتعديل إلا في النصف الأول من القرن الثالث الهجري ثم نما التصنيف خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، واختصت بعض المصنّفات بالثقات من الرجال وبعضها بالضعفاء والمتروكين في حين جمعت أخرى بين الثقات والضعفاء^{٥٩}.

ومن أوائل هذه الكتب، كتاب «التاريخ» ليعحي بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ/ ٨٤٧م و «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي المتوفى سنة ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م ثم كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ/ ٩٣٩م و«التاريخ الكبير» للبخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ/ ٨٧٠م وكتاب «الكامل في معرفة ضعفاء الحديث» وعلل الحديث» لابن عدي المتوفى سنة ٣٦٥هـ/ ٩٧٦م. أما أشمل هذه النوعية من المؤلفات فكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ ١٤٣٧م، و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ ١٤٤٨م^{٦٠}.

وقد قسّم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل» الرواة من تابعي التابعين الذين لهم حق الرواية والأداء، أربع مراتب:

^{٥٨} السخاوي: المرجع السابق ٧٠٧، نفسه ٩٣.

^{٥٩} حاجي خليفة: كشف الظنون (ط. ليبسج) ٢: ٥٩٠.

أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ٨٩.

وموارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٠٩.

^{٦٠} أكرم ضياء العمري: المرجع السابق ٥٧-١٢٨.

ونظراً لأن الطَّبْرِي اعتاد أن يَحْشِد للخبر الواحد العديد من الروايات المتناقضة أحياناً دون محاولة ترجيح أحدها أو تفسير لسير الحدث، ونظراً أيضاً لأن أقدم الروايات المتعلقة بتاريخ الدولة الأموية لا توجد حتى اليوم إلا فيما أورده الطبري والبلاذري، فإن المستشرق الألماني يوليوس فلهوزن عندما كتب كتابه «تاريخ الدولة العربية» الذي صدر عام ١٩٠٢، اعتمد من بين روايات الطَّبْرِي عن الدولة الأموية رواية أبي مخنف لوط بن يحيى باعتباره «أقدم وأحسن ما كتبه ثائر عربي نعرفه» وباعتبارها تُمَثِّل وجهة النظر الكوفية في الصراع الأموي الهاشمي^{٥٥}.

١-٢. نَقْدُ السَّنَد (أو علم الجَرْح والتَّعْدِيل)

يعني لَفْظ «النَّقْد» علمياً معرفة الصحيح من الزائف من الأخبار. وقد ظهر هذا النَّقْد مبكراً مع ظهور رواية الخبر، ولكنه لم يُمارَس بقصد تمييز الصحيح من الزائف إلا بعد انقسام المسلمين وظهور الفتن. يقول محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وَقَعَت الفتن قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم»^{٥٦}.

وقد بدأ النَّقْد عندهم بِنَقْدِ السَّنَد لأن أساس صحَّة الرواية عند المسلمين الأولين كانت الثَّقة بالرُّوَاة من حيث العَدالة والضَّبْط، وَمَنْ تَطَرَّقَ أَيُّ خَلَلٍ إِلَى عدالته أو ضَبْطه صار مُجَرَّحاً غير مقبول الرواية.

ولم يمارس صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الجَرْح والتَّعْدِيل أو نَقْد الرجال إلا في نطاق ضيق بغرض التَّنَبُّه والتحري لا الشك والالتهام، وكان الجَرْح يُرَدُّ غالباً إلى عَدَم الضَّبْط لا إلى نَقْد العَدالة. فلم يشهد القرن الأول – وهو عصر الصحابة وكبار التابعين – إلا عدداً قليلاً من المجروحين، يقول السَّخَاوي: «ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض، في الصحابة وكبار التابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد كالحارث الأعور [المتوفى سنة ٦٥هـ/٦٨٤م] والمختار الكذاب [المتوفى سنة ٦٧هـ/٦٨٦م]»^{٥٧}.

^{٥٥} فلهوزن، ي.: تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريدة، القاهرة ١٩٦٨، صفحة ع-ظ.

^{٥٦} الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، حيدر آباد الدكن ١٣٥٧هـ، ١٢٢.

^{٥٧} السَّخَاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ (في كتاب روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين) ٧٠٦-٧٠٧؛ عثمان موافي: منهج النقد التاريخي عند المسلمين ٩٢.

وفي القرون التالية تَطَوَّرَت الكتابة التاريخية وتعدَّدت طرق التأليف فيها بين التاريخ العام والتواريخ المحلية وسير الملوك وكتب الخطط وكتب التراجم والطبقات والتي يحتاج عرضها إلى مجلدات ليس هنا مجالها.

٢. النقدُ التاريخي عند القدماء

رأينا أن «المغازي» كانت هي النواة التي نَمَت حولها الروايات والأخبار وشكَّلت عُنْصُرًا هامًا في تَطَوُّر علم التاريخ الإسلامي. وكانت (المدينة) هي الموطن الأول لنشأة هذا العلم في مراحله الأولى الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعلمي الحديث والتفسير. كذلك فقد أصبح الجيل الثاني من الصحابة عملياً هو مصدر الروايات التاريخية أكثر منه جامعاً لها.

وكان أكثر المؤرخين المسلمين طوال القرون الثلاثة الأولى للهجرة يقتصرون في تاريخهم على مُجَرَّد «الرواية» فحسب دون النِّقْد والتفسير والتعليل. وإذا مَثَّلْنَا لذلك بأكثر المؤرخين المتقدمين شُهْرَةً وهو محمد بن جرير الطَّبْرِي، نجد أنه يقول في نهاية مقدمته لكتابه في التاريخ:

«وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادنا في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شَرَطْتُ أني راسمه فيه؛ إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى روايتها فيه، دون ما أدرك بحُجَج العقول واستنبط بفكر النفوس إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين وما هو كائن من أنباء الحادِثين غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين ونَقْل الناقلين دون الاستخراج بالعقول والاستنباط بفكر النفوس.

فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وَجْهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤْت في ذلك من قبلنا وإنما أتى من قِبَل بعض ناقله إلينا، وأنا إنما أديننا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا»^{٥٤}.

^{٥٤} الطبري: تاريخ الرسل والملوك ١ : ٧-٨.

وقد شرح المقدسي في مقدمته لكتابه، الطريقة التي سلكها والتي يَتَّضح منها أنه يقف موقف الناقد بل والمُتَعَسِّف أحياناً من السابقين له في هذا المضمار^{٤٩}، يقول بفخر: «ومن مفاخر كتابنا الإعراض عما ذكره غيرنا وأوحش شيء في كتبهم ضد ما ذكرنا ألا ترى أنك إذا نظرت إلى كتاب الجيهاني وجدته قد احتوى على جميع أصل ابن خَرْداذبة وبناه عليه، وإذا نظرت في كتاب ابن الفقيه فكأنما أنت ناظر في كتاب الجاحظ والزيج الأعظم، وإذا نظرت في كتابنا وجدته نسيجاً وحده يتيماً في نظمه...»^{٥٠}.

فقد ساهم المقدسي في أقاليم الإسلام شرقاً وغرباً وعوّل في كثير مما كتبه على اختباره الشخصي لما شاهده بعينه ولقائه العلماء وخدمته الملوك ومجالسته القضاة ودرسه على الفقهاء^{٥١}.

وبلّغ التأليف التاريخي العربي أوجه في كتاب «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» لمسكويه المتوفى سنة ٤٢١هـ/١٠٣٠م، وهو عنوان ذو دلالة. وقد نشأ مسكويه في مدرسة تاريخ الطبري غير أن مؤهلاته التي أهّلته لتأليف كتابه في التاريخ، كما يقول مارجوليوث، أعظم بكثير من مؤهلات سلفه، وكانت لديه ميزة كبيرة في أخبار عصره من معرفته الشخصية بالرجال المشهورين حيث استمد معلوماته بصفة رئيسية من رجلين بارزين في عصره هما أبو محمد الحسن المهلبى وزير معز الدولة بن بُوَيْه، وأبو الفضل ابن العميد وزير ركن الدولة بن بُوَيْه، وكان مسكويه نفسه أمين مكتبة ابن العميد الأمر الذي مكّنه من الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية^{٥٢}.

ويضيف مارجوليوث: «وبينما نجد الطبري مُقلاً فيما يذكره عن اقتصاديات الخلافة: مصادر الخراج وطرقه وما أشبه، نجد مسكويه يفيض ويُدقق ويوضح في تلك المسائل. وتفوق تعليقات مسكويه على الشئون العسكرية (مثل أسباب هزيمة المُهَلَّبى في القضاء على الثورة في المستنقعات، أو أخطاء بختيار في حربه مع عضد الدولة) الوصف المُطَوَّل الذي أورده الطبري عن حرب الموقّ في المنطقة نفسها تفوقاً كبيراً، ولا نعرف من أسباب النجاح أو الفشل»^{٥٣}.

^{٤٩} المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ٣، ^{٥١} نفسه ٢.

^{٥٢} مارجوليوث: دراسات عن المؤرخين العرب ١٤٢، ١٤٣.

^{٥٣} نفسه ١٤٣، ١٤٤.

وفى مجال البحث العلمي ظلّ مبدأ الرّواية والإسناد متواتراً في مناهج المؤلفين، غير أن مرحلة «التأريخ بالدراية» والتي تعني المعرفة المباشرة من جهة والتأويل العقلي من جهة أخرى، أضافت إلى هذا المنهج التاريخي الموروث مصادر أخرى تُعنى بالنظر العقلي في متن النص التاريخي المنقول. وعلى عكس مرحلة التأريخ بالرواية التي اختتمها محمد بن جرير الطبري، فقد التفت مؤرخو القرنين الرابع والخامس للهجرة إلى معانٍ واقعية من النشاط البشري الناتج عن تعدد الدويلات الإسلامية والاختلافات الجغرافية والبشرية والمذهبية^{٤٦}. يتضح ذلك من مؤلفات مؤرخين وجغرافيين انتظمت رحلاتهم ومشاهداتهم أقطار كثيرة من أمثال المسعودي والمقدسي ومسكويه.

فالمسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين المتوفي سنة ٣٤٥هـ/٩٥٦م، لم يصل إلينا من مؤلفاته المتعددة سوى كتابين أحدهما هو «مروج الذهب ومعادن الجوهر» والآخر هو «التنبيه والإشراف» الذي يعكس مادة جغرافية. وكلا الكتابين يقف مثالا حياً لصعوبة الفصل بين المؤلفات التاريخية والجغرافية، وأتم المسعودي تأليف «التنبيه والإشراف» في عام وفاته. وقد أنشأ المسعودي لأول مرة فكرة دراسة التاريخ على المنهج الموضوعي بدلا من المنهج الحوли الذي اتبعه المؤرخون من قبله وخاصة الطبري. ويُقدّم لنا المسعودي في كتابه «مروج الذهب» أفضل تصوير للحياة الاجتماعية والثقافية في عصر الخلافة. وقد أعاد المسعودي تنقيح كتابه مرتين، الأولى عام ٣٣٦هـ/٩٤٧م والثانية حوالي عام ٣٤٥هـ/٩٥٦م. وتعتمد طريقة المسعودي في التأليف على العرض الأدبي لا على الإسناد، لذلك فإنه نادراً ما يشير إلى مصادره^{٤٧}.

أما المقدسي البشاري، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر المتوفى حوالي عام ٣٩٠هـ/١٠٠٠م، فقد اعتبره شبرنجر «أكبر جغرافي عرفته البشرية قاطبة»، كما رأى فيه كرامرز «أكثر الجغرافيين العرب أصالة» وعدّ كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» واحداً من أكثر المصنفات الجغرافية في الأدب العربي قيمة^{٤٨}. وقد وضع المقدسي الكتاب في مسودتين، الأولى كتبها عام ٣٧٥هـ/٩٨٦م ورفعها إلى السامانيين بينما أتم الثانية بعد ذلك بثلاث سنوات وقدمها إلى الفاطميين في مصر، وهو أمر ذا دلالة على الأوضاع السياسية في هذا العصر.

^{٤٦} عفت الشراوي: أدب التاريخ عند العرب ١: ٢٧٧-٢٨٠. ^{٤٨} نفسه ٢٠٨.

^{٤٧} كراتشكوفسكي: المرجع السابق ١: ١٨١، ١٨٢.

أما الكتب التي لم يُجَزَّ بروايتها فقد قَدِّمَ لمادتها بعبارات منها: «قال» و«ذَكَرَ» و«رَوَى» و«حُدِّثَ». ويؤكد سزجين مرة أخرى أن كتب الطبري لا تُمَثِّلُ حَشْدًا للروايات الشفوية المجموعة أو الأحاديث، بل هي كتبٌ جامعة للكتب التي أتيحت للطبري، والتي كانت قد أُلِّفَت في القرنين السابقين عليه أي في الفترة بين سنتي ٥٠ و ٢٥٠ هـ علي وجه التقريب. حيث أنه لم يستخدم بصفة عامة كتب معاصريه^{٤١}.

وبذلك يختتم الطبري، الذي كان في الأساس مُحدِّثًا ومشتغلًا بتفسير القرآن، حقبةً كاملةً من تطوُّر علم التاريخ عند المسلمين، ونتيجة لالتزامه بمنهج المُحدِّثين نجده يُسَقِّط في تاريخه روايات كاملة مثل روايات الواقدي - على الرغم من طابعها التاريخي - لسبب وحيد هو أن الواقدي كان مُتَّهَمًا لدى أصحاب الحديث^{٤٢}.

وظل «تاريخ» الطبري حتى أَلَّفَ ابن الأثير كتابه «الكامل في التاريخ» في مطلع القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي «هو الكتاب المُعَوَّل عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف إليه» كما يقول ابن الأثير الذي أكثر من الاعتماد عليه من بين المؤرخين السابقين عليه لأنه «هو الإمام المتقن حقًا الجامع علمًا وصحة اعتقاد وصدقًا»^{٤٣}.

ومع ذلك فقد انتقد ابن الأثير المؤرخين السابقين عليه وبينهم الطبري نفسه، لأنهم كانوا يذكرون الحادثة الواحدة في سنين بحيث تأتي مُقَطَّعة لا يحصل منها المطالع على غَرَض ولا تُفْهَم إلا بعد إمعان النَّظَر. فحرص هو على جَمْع الحادثة في مَوْضِع واحد وأن يُحدِّد ما دار فيها في أي شهر أو سنة كان بحيث تأتي الحادثة متناسقةً متتابعةً^{٤٤}.

ورغم أن القرن الرابع الهجري يعتبر من الناحية السياسية عصر الاضمحلال النهائي للخلافة الإسلامية، غير أنه من ناحية أخرى يعتبر أيضاً عصر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية أو «عصر النهضة في الإسلام» كما أطلق عليه آدم متز Adam Metz^{٤٥}.

^{٤٤} نفسه ١ : ٤.

^{٤٥} كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي ١ : ١٧٧، وعنوان كتاب آدم متز هو «عصر النهضة في الإسلام» ونقله إلى العربية الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريذة باسم «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري».

^{٤١} Sezgin, F., GAS I, p. 323-240

وانظر جواد علي: «موارد تاريخ الطبري»، مجلة المجمع العلمي العراقي ١ (١٩٥٠) ١٤٣-٢٣١، ٢ (١٩٥١) ١٣٥-١٩٠، ٣ (١٩٥٤) ٦-٥٦، ٨ (١٩٦١) ٤٢٥-٤٣٦.

^{٤٢} جب، هـ: المرجع السابق ١٥٦.

^{٤٣} ابن الأثير: الكامل في التاريخ ١ : ٣.

ويتبين من خلال هذه المؤلفات أن عنصراً فكرياً جديداً دَخَلَ على تدوين التاريخ عند المسلمين هو «الرَّعْبَةُ في المعرفة من أجل المعرفة ذاتها»، كما أن عدداً من بين هؤلاء المؤرخين لم يكونوا مؤرخين فحسب بل كانوا جغرافيين أيضاً اكتسبوا معلوماتهم الجغرافية في المقام الأول من خلال رحلاتهم الواسعة مثل اليعقوبى والمسعودي. ويرى جب Gibb أن هذا التطور راجعٌ إلى تأثير التراث الثقافي الهلنستى الذي أخذ ينفذ إلى جميع فروع النشاط الفكري في الإسلام مع نهاية القرن الثاني الهجري وكان هذا الأثر أكثر وضوحاً في مجال التاريخ من الفروع الأخرى لأن المؤلفين وصلوا هذا الربط بين التاريخ والجغرافيا حتى الفترة العثمانية^{٤٠}.

ومن بين هؤلاء المؤلفين يُعَدُّ البلاذري أحد مؤرخي القرن الثالث الهجري الذين حَلَّتْ مؤلفاتهم شيئاً فشيئاً محل مصادرها وعلى الأخص في كتابي «فتوح البلدان» و«أنساب الأشراف».

أما الطَّبَّري، أبو جعفر محمد بن جرير المتوفى سنة ٣١٠هـ/٩٢٣م، فتقوم مكانته أولاً وقبل كل شيء على الأثرين الهامين اللذين وَصَلَا إلينا وهما كتابه في «التاريخ» و«تفسيره للقرآن»، رغم أن الطَّبَّري لم يكن أول من كتب في كلا المجالين، فمحاولة تأليف حوليات في تاريخ العالم وتدوين تفسير للقرآن في شمول ظاهرتان ترجعان إلى القرن الثاني الهجري على أقل تقدير [مع تاريخ الهيثم بن عدي المتوفى سنة ٢٠٦هـ/٨٢١م]. والكتابان أكبر ما وَصَلَا إلينا من الكتب المبكرة، ومن ثم فقد احتفظ كل واحد منهما بأكبر قدر من التفصيل بالمصادر المفقودة التي لم تصل إلينا. وتستخدم الدراسات الحديثة هذين الكتابين باعتبارهما أهم المصادر وأغزرها مادة بالنسبة للقرون الأولى للعلم في المجتمع الإسلامي. ويؤكد فؤاد سزجين أن الطَّبَّري لم يأخذ مادته في هذين الكتابين من روايات شفوية أو مصادر مُدَوَّنة متفرقة، ولكنه - نَقَلَ مثل كل مؤرِّخي ومحدثي عصره - مادته عن الكتب التي أتاحت له، ومع ذلك فقد ساد تَصَوُّرٌ بأن مادة مصادره كانت شفوية. ونستطيع اليوم استناداً إلى كتب علم أصول الحديث ومصادر الطَّبَّري التي وصلت إلينا، أن نُثَبِّت أن الطَّبَّري استمد مادته من كتب كان له حق روايتها ومن كتب أخرى لم يُجز بروايتها. وتشير سلاسل الإسناد التي جاء بها إلى حق الرواية كما يتَّضح من العبارات: «حَدَّثَنَا» و«أَخْبَرَنَا» و«كَتَبَ».

^{٤٠} جب، هـ.: المرجع السابق ١٥٥.

وَتُمَثِّل رواية أبي مِخْنَف - وهو الإخباري الشيعي الوحيد بين رجال هذه السلسلة - تأثير المفهوم الشيعي في تفسير الأحداث حيث قَصَرَ اهتمامه على تاريخ الحركات الشيعية في الكوفة.

ولا شك أن المجتمع الإسلامي دَخَلَ في هذه الفترة مرحلة الوعي التاريخي على الرغم من معاداة الفقهاء الأولين للدراسات التاريخية، كذلك فقد كان للحجج التاريخية التي وردت في القرآن بالإضافة إلى الفَحْر بالفتوحات الإسلامية - الذي تولّد على نحو طبيعي - أثرٌ في نشوء هذا الوعي. وهناك ظاهرة أخرى وجديرة بالملاحظة هي أن كل جامعي الروايات التاريخية كانوا من الفقهاء والمُحدّثين - إضافة إلى علماء اللغة. وتوحي هذه الظاهرة بأن هذا الوعي يرجع أيضاً إلى النظرة التي ترى في التاريخ صورة التَّجَلِّي للفعل الإلهي في توجيه شئون البشر، لذا فقد اقتضت نظرة الأجيال الأولى من المؤرخين المُحدّثين على تَتَبُّع ذلك التَّجَلِّي في توالي الأنبياء حتى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم. وبما أن أهل السنة يؤمنون أن استمرار ذلك التَّجَلِّي يرتبط باستمرار الأمة الإسلامية فكان دراسة تاريخ هذه الأمة ضرورة تكمل دراسة الوحي الإلهي في القرآن والحديث بالإضافة إلى مبدأ الاستمرار التاريخي الذي كان أساساً من أسس الفكر السُنِّي في الدين والسياسة^{٣٨}.

وَيُمَثِّل خليفة بن خَيَّاط المتوفى سنة ٢٤٠هـ/٨٥٤م وأبو حنيفة الدينوري المتوفى سنة ٢٥٢هـ/٢٩٥م، و أحمد بن يحيى البلاذري المتوفى سنة ٢٧٩هـ/٨٩٢م ، وابن واضح اليعقوبي المتوفى سنة ٢٨٤هـ/٨٩٧م بدايات التأليف التاريخي بمعناه الواسع الذي يقوم على جَمْع مواد مستمدة من السيرة ومن روايات القبائل ومن غيرها من المصادر وربطها في سياق تاريخي مُتَّصِل . وأهم ميزات هؤلاء المؤلفين هي كتابة التاريخ العام الذي يبدأ بِسَرْد تاريخ الخليفة تمهيداً لإيراد التاريخ الإسلامي ذاته. والتاريخ العام في هذه المؤلفات ليس تاريخاً عالمياً بالمعنى الحقيقي لأن المؤرخ المسلم لم يكن يهتم كثيراً بتواريخ الأمم الأخرى^{٣٩}.

^{٣٨} جب، هـ.: المرجع السابق ١٥٢-١٥٣.

^{٣٩} نفسه ١٥٤؛ شاعر مصطفى: المرجع السابق ٢٣٤-٢٦٤.

أما أولُ من أَلَفَ كتابًا في المغازي ووَصَلَ إلينا شيءٌ منه في مقتبسات عند ابن إسحاق والطَّبْرِي والواقدي وابن سَيِّد الناس وابن كثير فعُرْوَةُ بن الزبير المتوفى سنة ٩٤هـ/٧١٣م. وهذه المقتبسات هي أقدم ما وصل إلينا من تاريخ المغازي^{٣٣}.

وأثبت هوروفتس Horowitz في مقاله «المغازي الأولى ومؤلفوها» أن الكتب التي وصلت إلينا عن المغازي تضم كتبًا سبقتها حول حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وتذكرها كمصادر لها، وقام المؤلف بإعادة بناء هذه الكتب الأقدم اعتمادًا على بقاياها التي تظهر في المصادر المتأخرة ظاهريًا كما لو كانت روايات شفوية^{٣٤}.

والشيء الملاحظ أن دراسة السيرة قام بها مؤرخون من أهل الحديث ولم تأت عن طريق القصص والإخباريين أمثال وهب بن مُنَبِّه الذين يبدو أثرهم في الإسرائيليات وفي قصص ما قبل الإسلام بينما لم يكن لهم أثرٌ جدي في كتابة السيرة.

وهكذا فإن مدرسة التاريخ التي نشأت في المدينة مع عُرْوَةَ بن الزبير والتي يُعَدُّ محمد بن مُسْلِم الزُّهْرِي مؤسسها الحقيقي هي المصدر الأول لأصول السيرة النبوية كما وردت عند المؤرخين المتأخرين^{٣٥}.

وإذا كانت مدرسة المدينة قد اقتصرت على ذكر المغازي والسيرة النبوية، فإن تسجيل الأحداث التي تَلَتْ هذه الفترة قام به علماءٌ من العراق (الكوفة والبصرة) - فلم يرد من القرنين الأولين للهجرة أي كتاب منسوب إلى عالم في الشام أو الحجاز أو مصر - وبذلك أصبح للعراق ورواتها مكانٌ بارزٌ في المؤلفات التاريخية اللاحقة^{٣٦}.

ومن أبرز هذه الروايات روايات قبيلة الأَزْد التي جمعها مع روايات أخرى أبو مخنف لوط بن يحيى المتوفى سنة ١٥٧هـ/٧٧٤م ورواها هشام الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ/٨١٩م وهي تعرض رواية الكوفة المؤيدة للخليفة الراشدي علي بن أبي طالب والمعارضة للأُمويين. أما الرواية المضادة فهي رواية قبيلة بني كَلْب التي يُمَثِّلها عَوَانة بن الحكم المتوفى سنة ١٤٧هـ/٧٦٤م والتي رواها أيضًا هشام الكلبي وتُمَثِّل وجهة نظر أهل الشام المعارضة للخليفة الراشدي الرابع^{٣٧} وذلك بالإضافة إلى روايات كل من سَيْف بن عمر المتوفى سنة ١٨٠هـ/٧٩٦م وعلي بن محمد المدائني المتوفى سنة ٢٢٥هـ/٨٣٩م.

^{٣٣} نفسه ١٢ ، ١١٩ ؛ وانظر شاكر مصطفى: المرجع السابق

١٦٩-٢٠١.

^{٣٧} جب، هـ: دراسات في حضارة الإسلام ١٥١.

^{٣٤} عبدالعزيز الدوري: المرجع السابق ٦١-٧٧.

^{٣٥} هوروفتس: المرجع السابق.

^{٣٦} عبدالعزيز الدوري: المرجع السابق ١٢.

أي مناهج تلقّي العلم أو أخذه، فهذا الجانب تنفرد به الحضارة الإسلامية ولا نعرف له في الحضارات الأخرى شبيهاً وهذا هو السبب الأساسي لما حَدَث من سوء فهم في الدراسات الحديثة.

وينقسم تحمّل العلم في كتب مصطلح الحديث بصفة عامة إلى ثمانية أنواع هي: السّماع والقراءة والإجازة والمناولة والكتابة والمكاتبة والوصية والوجادة^{٢٩}.

ومعروف أن التاريخ مثل الحديث دراية أولاً ثم رواية، وبعض القواعد التي وضعها العلماء قديماً للتوصّل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرّها العلماء الأوروبيون فيما بعد في بناء علم الميثودولوجيا، يقول أسد رستم: «ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المُحدّثين لما تأخروا في تأسيس الميثودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي»^{٣٠}.

وكانت البداية الأولى للتدوين التاريخي عند المسلمين هي كتابة «مغازي» رسول الله صلى الله عليه وسلم. ونشأت كتابة المغازي في المدينة ضمن دراسة الحديث، وكان رؤاؤ هذه الدراسات من المُحدّثين. وهذا يُفسّر أهمية الإسناد أو سلسلة الرواة في تقدير قيمة المغازي ويعنى ذلك ربط قيمة الحديث أو الرواية بمنزلة المُحدّثين أو الرواة.

وقد ولّد هذا الاتجاه في فترة مبكرة نظرة نقّادة إلى الرواة أو مصادر المعلومات، وأدخل عنصر البحث والتحري في جمع الروايات وكوّن أساساً متيناً للدراسة التاريخية^{٣١}.

ورغم أن الكتب الأولى التي تناولت حياة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم «المغازي»، وهي تعني لغوياً غزوات الرسول وحروبه، إلا أنها في الحقيقة فترة الرسالة بكاملها وقام بها بعض أبناء الصحابة البارزين مثل: أبان بن عثمان بن عَقَّان المتوفى بين سنتي ٩٥-١٠٥هـ/٧١٣-٧٢٣م الذي يُمثّل مرحلة انتقال بين دراسة الحديث ودراسة المغازي بحيث أننا لا نجد بين المؤرخين من نقل أو روى عنه في حين أنه يُروى عنه في كتب الحديث^{٣٢}.

^{٢٩} فؤاد سزجين: المرجع السابق ١٣٦-١٣٨؛ عثمان موافي: عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب

منهج النّقد التاريخي عند المسلمين ٦٤-٨٥.

^{٣٠} أسد رستم: مصطلح التاريخ صفحة ز.

^{٣١} هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار

٥-٤.

أما دوره في تدوين الحديث فالمقصود به أنه أوّل من أثبت الأحاديث في صورة مكتوبة، فواقع الأمر أن تدوين الأحاديث يرجع إلى وقت مبكر حيث سجّلت في «كراريس» صغيرة أطلق عليها اسم «الصحيفة» أو «الجزء»، ولم يكن على الزّهري إلا أن يجمع هذه النصوص المدونة المتناثرة في صُحُف وكراريس مختلفة وأن ينظر فيها وقد سبقه إلى ذلك كما ذكرنا أبو بكر محمد بن حزم بتكليف من عمر بن عبدالعزيز^{٢٦}.

وتبع مرحلة تدوين المرويات وجمع النصوص المتفرقة مرحلة تالية في أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي رُتبت فيها هذه المادة ترتيباً موضوعياً وفق الموضوعات المختلفة في فصول أو أبواب وهو ما عرف بـ «تصنيف الحديث». كان ذلك في وقت عرّفت فيه الحركة العلمية في المجتمع الإسلامي عموماً مدونات جامعة، فألّف كل من محمد بن إسحاق وأبي مخنف لوط بن يحيى وعوّاة بن الحَكَم مدوناتهم في التاريخ، ووُجِدَ في مناطق مختلفة في العالم الإسلامي عددٌ من علماء الحديث وُصفوا بأنهم أوّل من صنّف الحديث منهم ابن جرّيج المتوفى سنة ١٥٠هـ/٧٦٧م في مكة ومَعمر ابن راشد المتوفى سنة ١٥٣هـ/٧٧٠م في اليمن، وسعيد بن أبي عروبة وحمّاد بن سلمة وغيرهما في البصرة، والأوزاعي في الشام والإمام مالك في المدينة، وسُفيان الثوري في الكوفة والليث بن سعد وعبدالله بن لهيعة وعبدالله بن وهب في مصر. «وكان العلماء قبل ذلك يتكلمون عن حفظهم أو يروون العلم عن صُحُف صحيحة غير مُرتّبة»^{٢٧}.

وأقدم الكتب التي وصّلت إلينا من تلك الفترة كتاب «الجامع» لمَعمر بن راشد وكتاب «المناسك» لقتادة برواية سعيد بن أبي عروبة و«الجامع» لربيع بن حبيب البصري^{٢٨}.

وحتى نستطيع أن نُقوّم الأخبار التي وصّلت إلينا في المجالات المختلفة تقويمًا تاريخيًا صحيحًا، علينا أن نبحت «الرواية الإسلامية» من ناحية الشكّل، ولهذا الجانب أهمية كبرى في دراسة حركة التأليف باللغة العربية في القرون الأولى، أعنى به «تحمل العلم»

ملوك مصر والقاهرة ١ : ٣٥١؛ شاکر مصطفى: التاريخ

Sezgin, F., GAS I, p. 280-281. ^{٢٦}

العربي والمؤرخون ١ : ٩٢.

الذهبي: تاريخ الإسلام (ط. القدسي) ٦ : ٥-٦؛ تذكرة

Sezgin, F., GAS I, p. 58. ^{٢٨}

الحفاظ ١ : ١٥١، ٢٢٩؛ أبو الحسن: النجوم الزاهرة في

وبناء عليه يُؤكّد فؤاد سزجين أن كتب علم أصول الحديث وكذلك الأخبار والقصص التي وصلت إلينا في المصادر تُثبت في وضوح حقيقة أن الإسناد كان يشير منذ البداية إلى نصوص مُدوَّنة.

فإذا أراد الباحث تقدير قيمة المواد المتعلّقة بالقرنين الأول والثاني للهجرة في المصادر التي وصلت إلينا اعتماداً على الإسناد، فعليه أن يتحرّر من الآراء القائلة بأن هذه الأخبار ظلت تُداول شفاهاً على مدى مائة وخمسين عاماً، أو أن المُحدّثين قد اخترعوا الإسناد في نهاية القرن الثاني للهجرة أو في القرن الثالث للهجرة وأضافوه إلى الأخبار فدوَّنت به بعد ذلك، وعليه أن ينظر إلى هذه المؤلّفات باعتبارها كتباً مجموعة من مصادر مُدوَّنة تعود بدورها إلى مصادر مُدوَّنة أقدم^{٢٣}.

فمن المعروف أن بعض خلفاء الأمويين حثّوا على جَمْع الأحاديث وعلى الأخص عمر بن عبدالعزيز (٩٧-١٠١هـ/٧١٧-٧٢٠م) الذي كلّف أبا بكر محمد بن حَزْم المتوفى سنة ١٢٠هـ/٧٣٩م بهذه المهمة وقال له: «انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنّة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خشيت دروس العلم وذهاب أهله»^{٢٤}.

وتذكر الأخبار أن أبا بكر محمد بن حَزْم شكّا للإمام مالك ضياع هذه المجموعات، ولذلك فإنه لم يشتهر بهذا العمل شهرة معاصره أبي بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله الزُّهري المتوفى سنة ١٢٤هـ/٧٤٢م الذي تذكر المصادر أنه كان «أوّل من أسند الحديث» وأيضاً «أوّل من دوّن الحديث» وأصبح له بذلك دورٌ كبير في تاريخ الحديث و«تاريخ التدوين»^{٢٥}.

فاهتم الزُّهري بسلاسل الأسانيد لعدد كبير من الأحاديث. وكان عليه - وهو أحد التابعين - أن يبحث عن أوائل التابعين وكذلك عن الصحابة الذين أدركوا الرسول صلى الله عليه وسلم وسمعوا منه أحاديثه أو كانوا أصحاب هذه الأحاديث. وكان ذلك ممكناً لرجل مثل الزُّهري الذي نجح في كتابة أسماء هؤلاء في نصوص وأن يجعلها تُروى بعد ذلك.

^{٢٣} Sezgin, F., GAS I, p. 56.

^{٢٣} Sezgin, F., GAS I, p. 240, 241.

^{٢٤} ابن سعد: الطبقات الكبرى ٨: ٤٨٠.

الديني والاهتمامات العقائدية للفرق الإسلامية قد دفعت في وقت تال إلى كراهة تدوين الحديث. وبذلك عاد الرأي الخاطئ إلى الظهور مرة أخرى^{١٧}. غير أن جولدزيهر تَبَيَّن في الوقت نفسه فكرة كان مسارها النحو التالي:

«ليس هناك ما يمنع افتراض أن الصحابة والتابعين أرادوا المحافظة على أقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم) وما نهى عنه، فقاموا بتقييدها خوفاً عليها من الضياع.... أو كان من الجائز أن تترك أقوال الرسول لمصادفات الحفظ في الصدور في مجتمع كانت الأقوال الماثورة للناس العاديين تحفظ فيه بالتدوين؟!»^{١٨}.

ثم توافر على درُس هذه القضية العالم التركي فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي»^{١٩} الذي يُعَدُّ أحسن ما كتب في هذا الموضوع، ووصل فيه إلى نتائج هامة ساعتمد عليها فيما يلي. فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد. فمن الحقائق المعروفة بصفة عامة أن أقدم المصادر التي وصلت إلينا وندين لها بما نعرفه عن القرون الأولى للإسلام وعن التطور العلمي في ذلك الوقت، تُقدِّم لنا مادتها في الأغلب الأعم مصحوبةً بأسانيداً التي نشأ لبحث خصائصها المتميزة علمٌ من علوم الحديث هو علم «الجرح والتعديل». فقد دفعت الحوادث التاريخية وعلى الأخص ما يتعلَّق منها بالخلافات السياسية إلى إنشاء ما عُرف بـ «الإسناد»^{٢٠} في وقت مُبَكَّر من الحياة الفكرية في صدر الإسلام. وقد حدّد يوسف هوروفتس J. Horowitz زمن نشأته في الثلث الأخير من القرن الهجري الأول، فقد كان لازماً على من يروي خبراً سواء تعلَّق بنصٍّ ديني أم بغير ذلك أن يذكر شاهداً أو أكثر، وكانت هذه هي مهمة الإسناد في البداية^{٢١}.

يقول ابن الصّلاح، في مقدمة «علوم الحديث»، إن الإسناد خصيصةٌ فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغة من السُّنن المؤكدة، وروي عن عبدالله بن المبارك رضي الله عنه قوله: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^{٢٢}.

^{١٧} فؤاد سزكين. «أهمية الإسناد في العلوم العربية والإسلامية» في كتاب محاضرات في تاريخ العلوم العربية والإسلامية (منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت ١٩٨٤)، ١٣٢.

^{١٨} فؤاد سزكين: المرجع السابق ١٣٣.

^{١٩} فؤاد سزكين. «أهمية الإسناد في العلوم العربية والإسلامية» في كتاب محاضرات في تاريخ العلوم العربية والإسلامية (منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت ١٩٨٤)، ١٣٢.

^{٢٠} انظر مقال فؤاد سزكين المذكور أعلاه في الهامش رقم ١٧ وأكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، بغداد ١٩٧٢، ٤٣-٥٦.

^{٢١} هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها ١.

^{٢٢} ابن الصّلاح: مقدمة ابن الصّلاح في علوم الحديث، تحقيق عائشة عبدالرحمن، القاهرة ١٩٧٤، ٣٧٨.

١. نشأة التدوين عند المسلمين

اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء أن «الحديث» أو ما يُطلق عليه علماء الحديث لفظ «العلم» ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً دون أن يكتبوه واستمر هذا الظن أكثر من خمسة قرون متتابعة وهو يزداد توسعاً ويطرّد قوة^{١٢}.

وعلى ذلك فإن الدراسات المتوافرة لدينا – فيما عدا استثناءات طفيفة – تُصرّ على مفهوم خاطئ مؤداه «أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية»^{١٣}. ولا يظهر هذا المفهوم فقط في معرض الحديث على رواية الحديث النبوي بل في الأخبار التاريخية والأدبية وخاصة للذين درسوا «تاريخ» الطبري وكتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني على سبيل المثال، حتى ذهب سوفاجيه J. Sauvaget إلى القول «بأن المؤرخ مضطّر إلى تجميع بحثه لتاريخ القرون الأولى للإسلام من معلومات لا قاعدة لها تعتبر وليدة المصادفة في كثير أو قليل»^{١٤}.

وقد تنبّه لأهمية توضيح خطأ هذا الظن مؤرخ بغداد الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ/١٠٧١م وألف كتابه الهام «تقييد العلم» ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة.

وكان أول من اكتشف هذا الكتاب المستشرق الألماني شبرنجر Sprenger سنة ١٨٥٥ وكتب مقالا موسّعاً حول التدوين المبكر للرواية الإسلامية نقل فيه نصوصاً منه وأثبت عدم صحة الرأي القائل بأن الحديث كان يُتداول أساساً بالرواية الشفوية^{١٥}. ثم اعتمد جولدزيهر Goldziher على هذا المقال وأضاف إليه نصوصاً أخرى تُثبت أيضاً أن القول بأن الحديث كان يُتناقل حفظاً ليس إلا مجرد وهم وخطأ. مع ذلك فقد ذهب جولدزيهر إلى أن مؤلفي مجموعات الحديث في القرن نفسه مثل «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» لم ينتقوا مادتهم من مصادر مُدوّنة موجودة بل اعتمدوا في ذلك على مصادر شفوية، وهو حال كتب الفقه أيضاً^{١٦}. ويرى جولدزيهر كذلك أن التحرّج

^{١٢} يوسف العش: مقدمة كتاب تقييد العلم للخطيب
Sprenger, A., «On the Origin of Writing down
Historical Records among the Musulmans», JRSB XXV,
البغدادي ٥.

1856, p. 303-329, 375-381.

^{١٣} Sezgin, F., GAS I, p. 236

^{١٤} Sauvaget, J., Introduction à l'histoire de l'Orient musulman,
Goldziher, I., Muhammadanische Studien, Halle 1890, ^{١٦}

p. 194 s.

Paris, A. Maisonneuve, 1961, p. 29-30.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن أهم المصادر التي نتعرف من خلالها على الأنواع المختلفة للتأليف التاريخي عند المسلمين L'historiographie musulmane هي: كتاب «الفهرست» لابن النديم^١ الذي ألفه عام ٣٧٧هـ/٩٨٧م، ثم المقدمة الشاملة التي كتبها صلاح الدين خليل بن أئيبك الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ/١٣٦٣م لكتابه الضخم «الوافي بالوفيات»^٢، وكتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» لشمس الدين السخاوي^٣ المتوفى سنة ٩٠٢هـ/١٤٩٦م، وأخيراً كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م^٤.

كما أن هناك جهوداً لعلماء سابقين مهّدت الطريق لدراسة تطور الكتابة التاريخية علينا أن ننطلق من خلالها للتعرف على تطور الكتابة التاريخية عند المسلمين يأتي في مقدمتها مادة «تاريخ» التي كتبها السير هاملتون جب Hamilton Gibb في الطبعة الأولى من دائرة المعارف الإسلامية^٥، ومقال يوسف هوروفتش الهام «المغازي الأولى ومؤلفوها»^٦، ودراسة عبدالعزيز الدوري «بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب»^٧، وكتاب فرانز روزنتال الذي لا غنى عنه «علم التاريخ عند المسلمين»^٨، ثم الفصل الذي عقده فؤاد سزجين عن التدوين التاريخي في كتابه «تاريخ التراث العربي» فيما يخص فترة النشأة والذي قام ببذل جهد خاص بالنسبة للمؤرخين الأوائل ورفع أسماء مؤلفاتهم التي لم تصل إلينا إلا عن طريق مؤلفين متأخرين^٩، وأخيراً مقال كلود كاهن المطوّل «علم التاريخ العربي من الأصول إلى القرن السابع الهجري»^{١٠} ودراسة شاعر مصطفى «التاريخ العربي والمؤرخون - دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام»^{١١}.

^١ ابن النديم: الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ١٩٧٤.
^٢ الصفدي: الوافي بالوفيات، ج ١ تحقيق هلموت ريتير، استامبول ١٩٤٩.

^٣ السخاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، نشره حسام الدين القدسي، دمشق ١٣٤٩هـ.
^٤ حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢-١، استامبول ١٩٤٣.

^٥ Gibb, H.A.R., *El*, art. *Tā'rikh* suppl., p. 247-263.
^٦ Horowitz, J., «Earliest Biographies of the Prophet and their Authors», *Islamic Culture*, I, 1927, 535-559; II, 1928, 22-50, 164-182, 495-526.

^٧ (نقله إلى العربية حسين نصار بعنوان المغازي الأولى ومؤلفوها، القاهرة ١٩٤٩).
^٨ Cahen, Cl., «L'historiographie arabe: des origines au VII^e s.H.», *Arabica* XXXIII, 1986, 133-198.

^٩ شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون - دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، ١-٤، بيروت - دار العلم للملايين، ١٩٧٨-١٩٩٣.

^{١٠} Sezgin, F., *Geschichte des arabischen Schrifttums*, Leiden-Brill 1967, I, p. 237-389.
^{١١} Rosenthal, Fr., *History of Muslim Historiography*, 1st ed. Leiden-Brill 1952, 2nd ed. Leiden-Brill 1968.

ونقله إلى العربية صالح أحمد العلي، بغداد ١٩٦٣، بيروت ١٩٨٣.

مناهج النقد التاريخي عند المؤرخين المسلمين

لم تُفرد الدراسات المتعلّقة بعلم التاريخ عند المسلمين أو علم التاريخ على إطلاقه قضية النّقد التاريخي ونظرياته بدراسات مستقلة. فقد تداخلت الدراسات الخاصة بتطور الكتابة التاريخية وبمنهج الاسترجاع التاريخي وبفلسفة التاريخ بعضها مع بعض مما أدّى إلى حدوث خلط في فهم وتطبيق هذه المصطلحات، وأصبح الغالب على هذه النوعية من الدراسات هو البحث في منهجية علم التاريخ وطريقة الكتابة التاريخية.

ورغم أن العلماء المسلمين المتقدمين كانت لهم مناهجهم وطرقهم في رواية الأخبار ونقد أسانيدھا إلا أنهم لم تكن لهم نظرية واضحة في النّقد التاريخي، وكان علينا الانتظار إلى نهاية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي ليضع لنا عالم الاجتماع التونسي عبدالرحمن بن خلدون المتوفى عام ٨٠٨هـ/١٤٠٥م نظريته في النقد التاريخي التي سبق بها الكثيرين من فلاسفة التاريخ ونقادہ الأوروبيين الذين ظهروا ابتداء من القرن الثامن عشر الميلادي.

وحتى نتعرّف على منہج النّقد التاريخي عند المسلمين ونظريات النّقد التاريخي المحدثه سأتناول في هذه الدراسة الموضوعات التالية:

- * نشأة التدوين عند المسلمين وتطوره.
- * النّقد التاريخي عند القدماء ويشمل:
 - نقد السّند.
 - النّقد الخارجي أو نقد التحصيل.
- * نظرية ابن خلدون في النّقد التاريخي.
- * نظريات النّقد التاريخي في القرن التاسع الهجري.
- * التفسير التاريخي ونظريات النّقد التاريخي عند الغرب.